

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 - 2017



الفصل السابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة لا يبدو تفاعل العالم الإسلامي مع قضية فلسطين خلال سنتي 2016-2017 مختلفاً عن السياق العام التقليدي والمتوقع. وبالرغم من انشغال الشعوب الإسلامية بهومها المحلية، والبعد الجغرافي الكبير عن فلسطين، إلا أن فلسطين والقدس والأقصى تبقى مما تجتمع وتُجمع عليه الأمة الإسلامية. كما تظل الشعوب متقدمة في اهتمامها وتفاعلها على قياداتها الرسمية وأنظمتها السياسية، بالرغم من أن الكثير من الدول الإسلامية لا توفر تغطيات إعلامية كافية لما يحدث في فلسطين، إضافة إلى أن تقوم بأنشطة تعبوية في هذا الاتجاه.

وهذا الفصل يستقرئ الحالة الإسلامية العامة المتعلقة بالشأن الفلسطيني، لكنه يركز على نموذجين هما تركيا وإيران؛ وهما من البلدان الأكثر تفاعلاً مع قضية فلسطين، مع اختلاف واضح في طريقة تناول كل منهما لقضية فلسطين.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي استمرت منظمة التعاون الإسلامي طوال سنتي 2016-2017 في سياساتها المتبعة تجاه القضية الفلسطينية، وقد احتلت قضية القدس مزيداً من اهتمام المنظمة، بسبب ازدياد الاستهداف الإسرائيلي لمدينة القدس بشكل عام، وللمسجد الأقصى بشكل خاص، طوال تلك الفترة.

وبالإضافة إلى تحرك المنظمة في دعمها لقضايا الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فقد شجعت المنظمة الجهود المبذولة في سبيل إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني وإتمام ملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

من جهة أخرى ما زالت أزمات المنطقة العربية تلقي بظلالها على القضية الفلسطينية، إذ ما زالت حالة السيولة في دول "الربيع العربي" تجعل من القضية الفلسطينية في موقع متأخر من سُلّم أولويات المجتمع الإقليمي والدولي.

نكاد لا نقع في قراءتنا لمسار التفاعلات مع القضية الفلسطينية على أي تغيير في سياسات منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2016-2017، فلا نجد ما هو مختلف عما كانت تقوم به طوال السنوات الطويلة من عمرها؛ فمن جهة، ما تزال حالة الاستنكار والتنديد هي السمة الأبرز التي تفاعلت من خلالها المنظمة في مواجهة أي انتهاك إسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، أو ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين. ومن جهة أخرى ما زال السقف السياسي لدى المنظمة هو سقف الدول الراعية لها، وهو مبادرة السلام العربية التي طرحها الأمير عبد الله في قمة بيروت

سنة 2002، حيث أكدت منظمة التعاون الإسلامي في قمته التي عقدت في نيسان/ أبريل 2016، في إسطنبول، على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، وعلى ضرورة عقد مؤتمر دولي لـ "السلام" في وقت مبكر، لوضع آليات لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، بما في ذلك شرقي القدس، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية¹.

وفي السياق نفسه، عدّ أمين عام منظمة التعاون الإسلامي يوسف بن أحمد العثيمين، في كلمته أمام المؤتمر الدولي لدعم "عملية السلام" في الشرق الأوسط، والذي عقد في باريس في 2017/1/15، أن مبادرة السلام العربية تمثل فرصة تاريخية، وواقعية، وجدية، وخطوة شجاعة نحو تحقيق السلام، والاستقرار، والأمن في منطقة الشرق الأوسط. كما شدد العثيمين على أن شرقي القدس تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967، عاصمة دولة فلسطين².

وفي ضوء الإجراءات الإسرائيلية التي استهدفت المسجد الأقصى من خلال وضع البوابات الإلكترونية، ومنع المصلين من الدخول إلا عبر هذه البوابات، دعت المنظمة إلى اجتماع طارئ على مستوى وزراء خارجية دول المنظمة في 2017/8/1. وقد دانت المنظمة الأعمال الاستفزازية التي قامت بها "إسرائيل"، بما في ذلك إغلاق المسجد الأقصى، ومنع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين من ممارسة حقهم الطبيعي في العبادة في الأماكن المقدسة في القدس الشريف. وأكدت على رفضها الإجراءات التي اتخذتها القوات المحتلة، وحذرت من أن أي خطوات مماثلة في المستقبل سوف تكون غير مقبولة، وغير قانونية، وينبغي مواجهتها من قبل المنظمة. كما رفضت رفضاً قاطعاً الممارسات والإجراءات الاستعمارية غير المشروعة في مدينة القدس الشريف، بما في ذلك بناء المستعمرات غير القانونية³.

وفي سياق المشاريع الداعمة للقضية الفلسطينية فقد أعلن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف بن أحمد العثيمين، عن البيانات المالية التي أسهم فيها صندوق التضامن الإسلامي المنبثق عن المنظمة في دعم صمود الشعب الفلسطيني والتي بلغت نحو 27 مليون دولار، وذلك منذ تأسيس الصندوق سنة 1974 وحتى سنة 2017⁴. ومن جهة أخرى أسهم البنك الإسلامي للتنمية خلال سنة 2016، وعبر وكالة الأونروا بتمويل مشروع لإعادة إعمار 260 منزلاً دمر خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، وقد بلغت القيمة المالية للمشروع 10 ملايين دولار، بالإضافة إلى دعم بقيمة 2.5 مليون دولار لتزويد المشافي، والبلديات، ومحطات المياه، والصرف الصحي بالوقود⁵.

وفي الإطار نفسه، كانت المنظمة قد عقدت مؤتمراً دولياً بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك في تموز/ يوليو 2017، وقد

تناول المؤتمر دور المنظومة الدولية في توفير الدعم السياسي والاقتصادي للقدس، وقد طالبت المنظمة "بضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته لوقف الاستيطان، وإنهاء الاحتلال للأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967 بما فيها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين حسب قرار 194، وصولاً إلى حل الدولتين، [باعتبار ذلك] السبيل الوحيد لإقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط"⁶.

وخلاصة القول، فإن منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2016-2017 استمرت بنمطية العمل المعتادة تجاه القضية الفلسطينية، والتي تحتكم إلى سياسات الدول الراعية لها التي تكاد أن تقتصر على سياسات التنديد والاستنكار والترحيب، دون أن تعمل على وضع بصماتها الخاصة والمباشرة في تغيير الواقع السياسي والإنساني المتردي، الذي ما زال الشعب الفلسطيني يعيش فيه طوال ما يقرب من سبعة عقود؛ وهو الدور الذي تنتظره الشعوب الإسلامية من منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية المركزية للأمتين الإسلامية والعربية. ومن غير الواضح بأن منظمة التعاون الإسلامي تعمل على لعب هذا الدور، في ظل ما تعاني منه المنطقة العربية والإسلامية من تشققات داخل المنظومات العربية والإسلامية الجامعة لدول المنطقة، وما تعانيه هذه الدول من فجوة ما تزال تتسع يوماً بعد يوم بين الأنظمة الحاكمة وبين شعوبها.

ثانياً: تركيا شهدت السنتان 2014-2015 عدة متغيرات داخلية وخارجية في تركيا، أدت إلى انكفاء مرحلي في الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، كما أسهمت القطيعة الدبلوماسية مع كل من تل أبيب والقاهرة في تحديد الدور التركي فيها، وشهدت لقاءات متكررة بين الطرفين التركي والإسرائيلي لبلورة اتفاق لإعادة العلاقات. وكنا قد توقعنا في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015 عودة العلاقات بين الطرفين بما يشمل "تخفيف" الحصار عن قطاع غزة وليس "كسره" كما نصت الشروط التركية الثلاثة المعلنة للتطبيع، وعدم عودة العلاقات بين الطرفين لحالة "التحالف" الذي ساد في تسعينيات القرن العشرين⁷.

تخللت السنتان 2016-2017 أجنحة تركية محلية مزدحمة، في مقدمتها محاولة الانقلاب الفاشلة صيف 2016 ومكافحة التنظيم الموازي في مؤسسات الدولة، والمواجهة العسكرية مع حزب العمال الكردستاني (Partiya Karkerên Kurdistanê—PKK)، ومسار متسارع في السياسة الخارجية التركية بشكل عام نحو تدوير الزوايا مع عدد من الدول، كما تضمننا الحدث الأبرز على صعيد القضية الفلسطينية، وهو اتفاق تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال في حزيران/يونيو 2016.

ولأن السياسة الخارجية التركية تجاه مختلف القضايا، ومنها القضية الفلسطينية، تتحدد وفق عوامل ثلاثة، هي: المشهد الداخلي في تركيا، والمتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية عموماً، وتطورات تلك القضية، فثمة أهمية تفرض نفسها لتحليل متغيرات السياسة الخارجية التركية وأسبابها وتداعياتها قبل الخوض في محطات المقاربة التركية للقضية الفلسطينية خلال السنتين السابقتين.

متغيرات السياسة الخارجية:

شهدت تركيا بدءاً من سنة 2015 جدلاً محتدماً حول سياستها الخارجية وضرورة تعديل بوصلتها وعودتها إلى سابق عهدها، وهي نقاشات لم تقتصر على قطاع الباحثين والإعلاميين، وإنما اشترك بها مسؤولون في الحزب الحاكم والحكومة، وصل ذروته مع استقالة حكومة أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu وتسلم بن علي يلدريم Binali Yıldırım رئاسة الحكومة بعده، والذي أعلن عن الإطار الناظم لسياسة حكومته الخارجية تحت شعار "تقليل عدد الخصوم وتكثير عدد الأصدقاء" في المنطقة والعالم⁸. وكان من أهم أسباب مراجعات ثم متغيرات السياسة الخارجية التركية ما يلي:

أولاً: إخفاق تركيا في إحداث اختراقات مهمة في السياسة الخارجية، خصوصاً في سورية، لا سيّما بعد تغيير الموقف الدولي من نظام الأسد، فيما يتعلق بنزع الشرعية عنه تمهيداً لإسقاطه، إلى قبول ضمني بالتعاون معه للقضاء على ما يسمى "الإرهاب".

ثانياً: دفعت تركيا ثمن مواقفها الداعمة للقوى الثورية العربية سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأحياناً أمنياً، من بينها فاتورة استضافة أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري، وتحريض بعض الدول العربية عليها، وإلغاء اتفاقيات اقتصادية مثل اتفاقية الرورو Ro-Ro Agreement البحرية مع مصر⁹، وتوقف آلية الحوار الاستراتيجي رفيع المستوى بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي Turkey-Gulf Cooperation Council (GCC) High Level Strategic Dialogue، واستهدافها بالعمليات الإرهابية والانتحارية.

ثالثاً: العزلة التي عانت منها أنقرة في الإقليم بعد انقطاع أو تراجع العلاقات مع كل من إيران، والعراق، وسورية، ومصر، والإمارات، ودولة الاحتلال ثم لاحقاً روسيا.

رابعاً: الأجندة التركية المحلية المزدحمة بأحداث خطيرة ومتلاحقة، والتي أدت لضعف قدرة تركيا على التركيز والإنجاز في الملفات الخارجية، أهمها أحداث جزي بارك Gezi Park في حزيران/ يونيو 2013¹⁰، ثم حملة "الانقلاب القضائي" في نهاية السنة نفسها¹¹، ثم استئناف حزب العمال الكردستاني لعملياته العسكرية داخل المدن والبلدات جنوب شرقي البلاد في تموز/ يوليو 2015،

إضافة إلى عدة معارك انتخابية فرضت نفسها ونتائجها واستحقاقاتها على حزب العدالة والتنمية
The Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkınma Partisi* – AKP) الحاكم.

خامساً: الضغوط الغربية على تركيا، لمحاولة إعادة احتوائها ضمن المنظومة الغربية، بعد أن
أبدت توجهاً نحو هامش من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

سادساً: الأزمة التركية – الروسية على خلفية إسقاط المقاتلة الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر
2015، والتي نتج عنها خسارتان استراتيجيتان لتركيا: الأولى عسكرية – ميدانية في المشهد
السوري؛ والثانية سياسية – استراتيجية بالحاجة للاقتراب مرة أخرى من الموقف الغربي¹²، ثم
استحقاقات التقارب مع روسيا في القضية السورية تحديداً.

سابعاً: المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/يوليو 2016، بكل تداعياتها العسكرية، والأمنية،
والسياسية، والاقتصادية، وفرض حالة الطوارئ المستمرة حتى كتابة هذا التقرير، ومكافحة
التنظيم الموازي في الداخل والخارج كأولوية للحكومة التركية، وازدياد التوتر في علاقات تركيا
الغربية، وبما تضمنته أيضاً من رسائل ضغط من الخارج، وصلت لصانع القرار التركي بالرغم
من فشل المحاولة.

وتبلورت المتغيرات الاستراتيجية في السياسة الخارجية التركية في ثلاثة سياقات رئيسية هي:

الأول: البحث عن شراكات جديدة في المنطقة، كما حصل مع قطر، ثم المحاولة مع المملكة العربية
السعودية، وصولاً مؤخراً للتفاهات مع كل من روسيا وإيران.

الثاني: التحول التدريجي من الاعتماد الكلي على "القوة الناعمة" في السياسة الخارجية إلى ما
يمكن اعتبارها حالة هجينة مع القوة الخشنة، أو ما قد يمكن تسميتها "القوة الخشنة النسبية".
ومن أمثلة ذلك تطوير الصناعات العسكرية، وإنشاء قواعد عسكرية خارج البلاد في كل من قطر
والصومال، والعمليات العسكرية خارج الحدود مثل معسكر بعشيقية، ودرع الفرات، وعمليات إدلب.

الثالث: محاولات إعادة العلاقات أو تدوير الزوايا وتخفيف حدة الخلاف مع بعض الدول مثل
روسيا والإمارات ودولة الاحتلال، وفق مبدأ "تقليل عدد الخصوم وتكثير عدد الأصدقاء"¹³.

العلاقات مع الأطراف الفلسطينية:

في السنتين السابقتين، اللتين شهدتا عودة العلاقات الدبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب والمحاولة
الانقلابية الفاشلة ومتغيرات مهمة في السياسة الخارجية التركية، ثمة أهمية خاصة لتناول
العلاقات التركية – الفلسطينية في بُعديها التقليديين، أي السلطة الفلسطينية وحركة حماس، وبعد
ثالث مستجد هو القيادي الفتاوي السابق محمد دحلان.

على المستوى الرسمي، تكررت زيارات الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تركيا، حيث زارها في نيسان/ أبريل 2016 والتقى الرئيس رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan على هامش القمة الـ 13 لمنظمة التعاون الإسلامي¹⁴. وكرر الزيارة في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 والتقى خلالها بالرئيس أردوغان، ورئيس الوزراء بن علي يلدرم، ورئيس البرلمان إسماعيل كهرمان İsmail Kahraman¹⁵. وكانت الزيارة الأهم في آب/ أغسطس من سنة 2017 والتي وضعت ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية على رأس أجندتها، إضافة للعلاقات الثنائية وآخر التطورات في فلسطين المحتلة، وخصوصاً بشأن القدس والمسجد الأقصى ومسيرة "السلام" مع "إسرائيل"، وفق بيان لرئاسة الجمهورية التركية¹⁶.

ويبدو أن الأمر الذي ساعد على تكرار هذه الزيارات، وطلب عباس من أنقرة لعب دور في المصالحة الفلسطينية؛ هو رغبته في موازنة العلاقات التركية مع حماس، والاستفادة من متغيرات ما بعد اتفاق تطبيع العلاقات، ومحاولة التأثير على مسار التقارب بين حماس ودحلان، إضافة لسعيه للتخفيف من الضغوط العربية عليه.

بعد اتفاق إعادة العلاقات بين تركيا و"إسرائيل"، عبّر وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي عن ترحيب السلطة الفلسطينية بالاتفاق، مؤكداً أن أي جهود تركية في قطاع غزة ينبغي أن تمر عبر الحكومة الفلسطينية¹⁷. كما اتصل الوزير أيضاً بنظيره التركي باسم الرئيس عباس إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/ يوليو 2016، مهنئاً تركيا "بانتصار الديمقراطية وهزيمة الانقلابيين"¹⁸. ومما يدل على تطور العلاقة بين الطرفين، قرار أنقرة بتحويل عشرة ملايين دولار لخزينة السلطة الفلسطينية بشكل مباشر للمرة الأولى، بعد أن كانت تنفذ المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 عبر وكالة التنسيق والتعاون التركية (تيكا) Turkish Cooperation and Development Agency (*Türk İşbirliği ve Koordinasyon Ajansı Başkanlığı—TİKA*)، حسبما ذكر السفير الفلسطيني في أنقرة فائد مصطفى، وهو القرار الذي اتخذ بعد لقاء رئيس الوزراء رامي الحمد الله مع الرئيس التركي على هامش الملتقى الدولي لأوقاف القدس International Forum on al-Quds Waqfs¹⁹.

على صعيد العلاقة مع حركة حماس، تواصلت اللقاءات التركية مع قيادتها، ومنها لقاء رئيس الوزراء في حينها أحمد داود أوغلو مع رئيس المكتب السياسي السابق لحماس خالد مشعل في الدوحة في نيسان/ أبريل 2016²⁰. بيد أن تقدم المفاوضات بين أنقرة وتل أبيب، بخصوص الاتفاق، وضع العلاقات بين تركيا وحماس تحت المجهر، في ظلّ حديث بعض التقارير عن اشتراط "إسرائيل" قطع تركيا العلاقة معها قبل الاتفاق²¹، وهو ما رفضه الجانب التركي²². وقد نفى وزير الخارجية التركي وجود هذا الشرط وأكد على استمرار اللقاءات مع الحركة "من أجل تحقيق الوحدة في

فلسطين بين حماس وحركة فتح، وللمساهمة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مضيفاً أن "إسرائيل اليوم أيضاً تعترف أنه لا يمكن إقامة سلام دائم من دون حماس"²³.

وقد حرص الجانب التركي على إظهار مباركة الطرفين الفلسطينيين الأهم (فتح/ السلطة وحماس) للاتفاق، حيث استقبل أردوغان مشعل قبل الإعلان عن الاتفاق بيومين²⁴، وأشار لاحقاً إلى أن عباس ومشعل "يقيمان الوضع بشكل إيجابي"²⁵. وقد عقب حماس على الاتفاق ببيان تجنب تأييده بشكل مباشر، لكنه شكر "الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وللجهود التركية الرسمية والشعبية المبذولة لمساعدة أهلنا في غزة، والتخفيف من حصارها"²⁶. وقد قابلت أنقرة ذلك باستمرار العلاقة مع حماس على الرغم من الشكاوى الإسرائيلية²⁷، كما رفض أردوغان في لقائه مع القناة العبرية الثانية اعتبارها "حركة إرهابية"، وإنما "جهة سياسية نشأت لاعتبارات وطنية"²⁸.

غابت، بعد الاتفاق التركي في تل أبيب، اللقاءات التركية الرسمية العلنية مع قيادات حماس، وهو تطور أسهم به لاحقاً وإلى حد ما التغيير القيادي في حماس، والذي نقل قيادتها إلى داخل قطاع غزة. لكن في المقابل استمرت بعض اللقاءات غير المعلنة، ومشاركة بعض قيادات حماس في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني التركية، إضافة للتخاطب عبر البيانات الرسمية والاتصالات الهاتفية، مثل بيان حماس بعد الانقلاب الفاشل الذي هنا "الشعب التركي والقيادة التركية وعلى رأسها الرئيس رجب طيب أردوغان، بفشل محاولة الانقلاب العسكري على الخيار الديمقراطي"²⁹، واتصال وزير الخارجية التركي لتهنئة الرئيس الجديد للمكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية³⁰. غير أن بعض التصريحات التركية وضعت مسافة بينها وبين حماس، مثل تصريح السفير المعين في "إسرائيل" كمال أوكيم Kemal Ökem عن أن "أنقرة تؤيد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وليس حركة حماس"³¹، بينما أشادت القيادات التركية بوثيقة حماس السياسية³²، وبتفاق المصالحة مع حركة فتح³³.

وأما الضلع الثالث في الجانب الفلسطيني، وهو محمد دحلان، فمثل الجانب السلبي في العلاقات التركية - الفلسطينية في الفترة 2016-2017. فقد بدأت وسائل الإعلام التركية التحذير من دوره في انقلاب وشيك في تركيا بشكل مبكر³⁴، كما أشارت بعض التقارير إلى أنه يخطط لاتهام تركيا بدعم داعش، عبر اعترافات ملفقة لعناصر تتبع له³⁵. وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، تصدّر دحلان عناوين الصحف ووسائل الإعلام التركية، باعتباره الوسيط الذي من خلاله دبرت دولة الإمارات العربية المتحدة للانقلاب³⁶؛ بل وباعتباره مسؤولاً عن أحداث شغب سابقة مثل جزي بارك في سنة 2013، وقد دعم هذه التقارير استضافة قناة "الغد" المرتبطة به لفتح الله غولن Fethullah Gülen، المتهم الأول في المحاولة الانقلابية الفاشلة³⁷. وقد حذرت صحيفة

يبي شفق Yeni Şafak المقربة من حزب العدالة والتنمية من أن استهداف الإمارات لتركيا عبر دحلان لن يتوقف، وأن الأزمة الخليجية وحصار قطر محطة جديدة في هذا الاستهداف من باب الاقتصاد هذه المرة³⁸، محذرةً من إنشائه معسكراً في سيناء المصرية لتدريب آلاف المقاتلين لتنفيذ عمليات ضد تركيا، والسودان، وقطر³⁹.

ولعل هذه الصورة، بالغة القتامة لدحلان في الشأن التركي، كانت من أسباب "عتب" أنقرة على حماس في لقاءاتها معه في القاهرة في حزيران/يونيو 2017، وقد رأى بعض المراقبين أن استضافتها لعباس، بعدها، رسالة واضحة عن عدم رضاها عن هذا المسار⁴⁰.

العلاقات التركية - الإسرائيلية:

منذ القطيعة الديبلوماسية إثر اعتداء القوات الإسرائيلية على ناشطي سفينة مافي مرمرة Mavi Marmara Ship وسقوط عشرة شهداء أترك على متنها، أصرت تركيا على شروط ثلاثة لتطبيع علاقاتها مع دولة الاحتلال، هي الاعتذار عما حصل، وتعويض عوائل الشهداء، وكسر الحصار عن غزة. تكررت اللقاءات بين الجانبين دون نتيجة تذكر حتى آذار/مارس سنة 2013، حين اعتذر بنيامين نتنياهو من أردوغان، بضغط من الرئيس الأمريكي باراك أوباما⁴¹. ثم وافقت "إسرائيل" سنة 2014 على تعويض أسر الضحايا بمبلغ 20 مليون دولار، دون أن تنفذ ذلك⁴².

ومنذ النصف الثاني من 2015 بدأت الحملات الإعلامية بين الجانبين بالخفوت نتيجة اللقاءات التي بدت قريبة من توقيع الاتفاق، لدرجة أن الدور الإسرائيلي المفترض في المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف 2016 لم يأخذ إلا حظاً قليلاً من النقاش⁴³، على الرغم من أن بعض المسؤولين الإسرائيليين لم يخفوا رغبتهم بنجاح الانقلاب على أردوغان والحكومة التركية⁴⁴.

في 2016/6/27، أعلن رئيس الوزراء التركي رسمياً عن التوصل لتفاهم يعيد العلاقات الديبلوماسية مع "إسرائيل"، مؤكداً أنه سيسهم بشكل كبير في رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني عامة وقطاع غزة بشكل خاص، وافتتاحاً إلى أن تطبيع العلاقات يشمل كافة المجالات، وأن العلاقات الاقتصادية والتعاون حول المسائل المتعلقة بالمنطقة تندرج ضمن أولويات الطرفين⁴⁵.

وفي اليوم التالي، تحدث الرئيس التركي أردوغان عن الاتفاق، موضحاً أنه بحث الموضوع مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وأن "المسؤولين الفلسطينيين يقيّمون الوضع بشكل إيجابي"، مؤكداً على أن تركيا "رفضت لغاية اليوم أي شروط أو ضغوط من شأنها الإخلال بحقوق الفلسطينيين"، وقال بأن أول سفينة تركية محملة بعشرة آلاف طن (قرابة 10 ملايين كغ) من المساعدات الإنسانية ستتحرك خلال أيام إلى قطاع غزة⁴⁶.

ورداً على تقارير إسرائيلية تحدثت عن أن بنود الاتفاق تضمنت التزامات تركية تجاه عمل حماس العسكري ضدّ "إسرائيل"⁴⁷، نقلت وكالة أنباء الأناضول Anadolu Agency عن مسؤول تركي رفيع المستوى أن "الاتفاق لا يتضمن أي بند يتعلق بحركة المقاومة الإسلامية (حماس)"⁴⁸. كما أكد أردوغان في حديثه للقناة العبرية الثانية على أن "حركة حماس ليست إرهابية، وإنما جهة سياسية نشأت لاعتبارات وطنية"⁴⁹.

وقد حرص المسؤولون الأتراك على التأكيد على أن اتفاق تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" لا يعني سكوت أنقرة على الانتهاكات الإسرائيلية، وفق ما صرح وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو Mevlüt Çavuşoğlu⁵⁰، ولا تغييراً جوهرياً في الموقف التركي من القضية الفلسطينية، كما جاء على لسان الناطق باسم رئاسة الجمهورية إبراهيم كالين İbrahim Kalın⁵¹.

تضمنت بنود التفاهم عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، على أساس دفع "إسرائيل" مبلغ 20 مليون دولار كتعويضات لأقارب الضحايا مقابل إعفائها و"مواطنيها من كل أشكال المسؤولية حيال طلب أشخاص طبيعيين أو معنويين (اعتباريين) باسم الجمهورية التركية، محاكمتها قانونياً في تركيا، بشكل مباشر أو غير مباشر، بخصوص حادثة سفينة مافي مرمرة"⁵².

وقد لخص يلدرم الخطوات اللاحقة كالتالي:

أولاً: تفعيل السفارات وتعيين سفراء لدى الدولتين فور مصادقة الطرفين على التفاهم.

ثانياً: يتولى البرلمان التركي والوزارات المعنية في تل أبيب عملية المصادقة على التفاهم.

ثالثاً: استكمال توكي (مؤسسة الإسكان التركية) TOKİ مشاريعها في غزة.

رابعاً: تسريع إنشاء المنطقة الصناعية في منطقة جنين⁵³.

وقد صادق البرلمان التركي على مشروع القانون المتعلق بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" في

20 آب/أغسطس⁵⁴، وأقرها الرئيس في 2016/9/1⁵⁵.

عند تقييم الاتفاق وتداعياته، ثمة إيجابيات شكلية أو تفصيلية قد تلمس الفلسطينيين، مثل إجراءات تخفيف الحصار (التي يمكن للاحتلال أن يتراجع عنها لاحقاً)، أو إمكانية لعب تركيا دوراً ضاعطاً على الاحتلال أو ضابطاً لمواقفه لاحقاً. لكن هذه "الإيجابيات" المفترضة تكاد تكون لا تساوي شيئاً أمام الخسائر الاستراتيجية لتقارب دولة مسلمة بحجم تركيا مع دولة الاحتلال، وعودة التنسيق الاستخباري والعسكري بينهما، إضافة إلى عمل دولة الاحتلال على كسر الحاجز النفسي الذي بني على صعيد الشعب التركي على مدى سنوات، و"تعاون" الطرفين في المؤسسات الدولية؛ وهو الذي بدأ قبل إبرام الاتفاق، حين رفعت تركيا "الفيتو" على مشاركة الكيان في مناورات حلف شمال الأطلسي (الناتو) (North Atlantic Treaty Organization (NATO)).

ولم تعترض على اختيار مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى Western European and Others Group (WEOG) المرشح لرئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة، وهو ما حصل في 2016/6/13⁵⁶.

تلاحقت الخطوات بين الطرفين، فسّمت "إسرائيل" سفيرها في أنقرة، وسمّت تركيا سفيرها في تل أبيب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016⁵⁷، وأسقطت محكمة تركية الدعاوى المرفوعة ضدّ الضباط الإسرائيليين الأربعة المحاكمين غيابياً في قضية الاعتداء على سفينة مرمرة في كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها⁵⁸. وأعلن الطرفان في الشهر نفسه عن بدءهما مفاوضات لإبرام "اتفاق محمي" بشأن الغاز الطبيعي في حقول شرقي البحر الأبيض المتوسط⁵⁹.

وكما كان متوقّعاً، فلم تعد العلاقات بين الطرفين لما كانت عليه قبل العدالة والتنمية، تحديداً في الفترة الذهبية لها في تسعينيات القرن العشرين. فاستمرت التصريحات التصعيدية من الجانبين في عدة محطات، حيث رأى رئيس الكنيست في أيار/ مايو 2017 أن "أردوغان كان وما زال عدواً لإسرائيل"⁶⁰؛ كما حدث سجال بين وزارتي خارجية الجانبين إثر تصريحات أردوغان المطالبة لتل أبيب برفع البوابات الإلكترونية عن المسجد الأقصى في تموز/ يوليو 2017، حيث وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية حسين مفتي أوغلو Hüseyin Müftüoğlu تصريحات نظيره الإسرائيلي عمانوئيل نحشون Emmanuel Nahshon والتي هاجمت الرئيس التركي، بـ"الوقحة"⁶¹.

وقد جاءت التنديدات التركية بإجراءات دولة الاحتلال من مختلف المؤسسات الرسمية، فدعت وزارة الخارجية التركية إلى رفع الحظر "فوراً" عن دخول المسجد الأقصى⁶²، ورأى الناطق باسم الحكومة التركية حينها نعمان كورتولموش Numan Kurtulmuş بأن إغلاق "إسرائيل" للمسجد الأقصى "قرار مؤلم ولا يمكن قبوله"⁶³. كما اتصل الرئيس التركي بنظيره الإسرائيلي مؤكداً على ضرورة "السماح بدخول المسلمين للمسجد الأقصى"، وداعياً إلى سحب البوابات الإلكترونية منه⁶⁴.

وضمن سلسلة التصريحات التركية في الاتجاه ذاته، قال الرئيس التركي إن بلاده "لن تسمح بحظر الأذان في القدس"، تعليقاً على مشروع القانون الإسرائيلي الداعي لذلك. وحذّر من "مجرد التفكير بنقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس"، معتبراً ذلك "خطأ فادحاً". كما أشاد بالوثيقة السياسية التي أصدرتها حركة حماس، مشيراً إلى أنها "خطوة هامة سواء من أجل القضية الفلسطينية أو التوافق بين حركتي حماس وفتح"⁶⁵. جاء ذلك في كلمته التي ألقاها في الملتقى الدولي لأوقاف القدس، ضمن سلسلة من الأنشطة والفعاليات الداعمة للقضية الفلسطينية المقامة على الأراضي التركية، مثل المؤتمر الأول لرابطة برلمانيون لأجل القدس (Parliamentarians for Jerusalem (PFJ))

الدولية التي أطلقت برعاية رئاسة مجلس الشعب الكبير (البرلمان) التركي، ومشاركة أردوغان ورئيس الوزراء وعدد كبير من الوزراء والنواب من العدالة والتنمية نهايات 2016⁶⁶، ومشاركة مسؤولين أتراك في المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج في شباط/ فبراير 2017 في إسطنبول⁶⁷. كما باركت أنقرة اتفاق القاهرة بين حركتي فتح وحماس برعاية مصرية، الذي تمّ توقيعه في 2017/10/12، وأكدت أنها "ستواصل دعم الأشقاء الفلسطينيين جميعهم من أجل التقدم بنجاح في مسيرة المصالحة الوطنية التي نراها ضرورة من أجل سلام واستقرار المنطقة"⁶⁸.

العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل":

تقدمت تركيا خطوات في تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، بعد أن كان من أبرز نقاط التفاهم الإسرائيلي - التركي الذي توصل الطرفان إليه لإعادة العلاقات بينهما في النصف الثاني من سنة 2016، أن تبدأ "إسرائيل" وتركيا مفاوضات لمد خط غاز من آبار الغاز الإسرائيلية إلى تركيا⁶⁹. وبحسب ما صرّح مدير عام وزارة البنية التحتية الاسرائيلي شأوول مريدور Shaul Meridor في مقابلة له مع وكالة بلومبرغ الاقتصادية الدولية، في كانون الأول/ ديسمبر 2016، فإن مفاوضات تجري بين تركيا و"إسرائيل" للتوصل إلى اتفاق بينهما، يسمح بتصدير الغاز إلى تركيا ابتداء من مطلع سنة 2019 عبر خط أنابيب جديد، على أن يبقى هذا الخط فعالاً حتى في حالات تدهور العلاقات بينهما⁷⁰. وأوضح رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدرم، في 2016/6/27، أن تطبيع العلاقات يشمل كافة المجالات، وأن العلاقات الاقتصادية والتعاون حول المسائل المتعلقة بالمنطقة، تندرج ضمن أولويات الطرفين⁷¹.

على الصعيد الاقتصادي، جرت عدة زيارات بين الطرفين بعد تطبيع العلاقات، فوصل وزير الثقافة والسياحة التركي نابي أفجي Nabi Avcı، مع رئيس اتحاد الوكالات السياحية التركية باشاران أولوصوي Başaran Ulusoy، ورئيس اتحاد الفندقيين الأتراك عثمان آبيك Osman Ayık، ورئيس جمعية المستثمرين السياحيين الأتراك علي مراد إرسوي Ali Murat Ersoy، يوم 2017/2/6 إلى مطار بن جوريون الدولي Ben Gurion International Airport في تل أبيب، في أول زيارة رسمية لمسؤول تركي منذ سنة 2010، للمشاركة في حفل افتتاح "معرض البحر الأبيض المتوسط للسياحة East Mediterranean International Tourism and Travel Exhibition (Emitt)" بتل أبيب، وليلتقي مع أصحاب شركات سياحية من الأتراك والإسرائيليين، كما يزور معرضاً للصور عن العلاقات التركية الإسرائيلية في أحد المراكز الثقافية، تنظمها وكالة الأناضول⁷². وأعرب أفجي عن أمله "في أن تسهم علاقة بلاده مع إسرائيل في إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي". وأشار إلى أنه بحث مع نظيره الإسرائيلي "تعزيز العلاقات بين البلدين، وخاصة في القطاع السياحي، موضحاً، أن 260 ألف سائح إسرائيلي زاروا تركيا خلال العام الماضي 2015،

ولا أرى أي سبب يمنع رفع العدد إلى 600 ألف كما كان قبل سنوات". ولفت الوزير التركي إلى أن عدد السياح الأتراك الذين زاروا "إسرائيل" خلال السنة الماضية وصل إلى 30 ألفاً "ونريد لهذا العدد أن يزداد أيضاً"⁷³.

كما اختتمت في أنقرة جولة محادثات بين تركيا و"إسرائيل"، في 26/4/2017، شارك فيها مندوبون من وزارتي خارجية الدولتين، في إطار الحوار الاقتصادي بينهما. وقالت رئيسة الوفد الإسرائيلي ونائبة مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية للشؤون الاقتصادية، يافا بن آري Yaffa Ben-Ari، للإذاعة الإسرائيلية الرسمية (ريشيت بيت) Kol Israel-Reshet Bet، إنه جرى البحث خلال المحادثات في "توثيق وتحفيز التعاون الاقتصادي"، الذي يأتي استمراراً للحوار السياسي بين مديري وزارتي الخارجية الإسرائيلية والتركية⁷⁴.

ووصل وفد اقتصادي تركي إلى "إسرائيل" في أيار/ مايو 2017، يضم أكثر من 120 من رجال الأعمال، من بينهم مصدرّون ومديرون عامون لشركات تركية كبرى، في مجالات الطاقة والبناء والطيران والغذاء والزراعة، الأمر الذي يشير إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين. ودعا رئيس الوفد التركي محمد بويوكيكشي Mehmet Büyükekşi، الذي يرأس مجلس المصدرّين في بلاده، إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري لتركيا و"إسرائيل"، خلال فترة زمنية لا تتجاوز خمسة أعوام، لافتاً النظر في حديث مع صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية، إلى أن "الوقت حان لتغيير تصور المواطنين الإسرائيليين تجاه الأتراك، وكذلك الأتراك تجاه الإسرائيليين". وأعرب عن ثقته بأن التجارة البينية بين البلدين يمكن أن تنمو من 3.9 مليارات دولار إلى أكثر من 10 مليارات دولار خلال الخمسة أعوام المقبلة. وشدد على أن تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال الإسرائيليين والأتراك، لا يؤثر إيجاباً في السوق التجارية وحسب، بل أيضاً بالعلاقات السياسية، وعلى نحو متزايد⁷⁵.

لم تؤثر أحداث أسطول الحرية وسفينة مرمرة، سلبياً على العلاقات التجارية بين البلدين، كما كان مفترضاً، ولكن العلاقات أخذت بالازدهار، ففي تموز/ يوليو 2017، أكد إيتان نايه Eitan Na'eh، سفير "إسرائيل" في تركيا، أن واقع العلاقات التجارية بين البلدين لا يعتمد على استقرار العلاقات السياسية، وقال إن حجم التجارة بين كلا البلدين في وقتنا هذا وصل إلى أربعة مليارات دولار سنوياً تقريباً، وأضاف أن هناك احتمال كبير أن يتضاعف⁷⁶.

العلاقات الاقتصادية بين تركيا والفلسطينيين:

استمرت الهبات والتبرعات التركية الرسمية والأهلية للفلسطينيين، ففي آذار/ مارس 2016، بدأت وكالة التنسيق والتعاون التركية (تيكا)، بتنفيذ مشروع إنشاء 320 وحدة سكنية على مساحة 20 ألف م² في منطقة وادي غزة وسط قطاع غزة، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية من

طرق وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وغيرها، بتكلفة 13.5 مليون دولار، وفقاً لمدير مكتب فلسطين في تيك، بولنت كوركماز Bülent Korkmaz⁷⁷.

وأعلنت تركيا في أيار/ مايو 2016 عن دعم مشافي قطاع غزة بـ 1.5 مليون دولار، لتلبية الاحتياجات الطارئة في القطاع الصحي في غزة، وتوفير الوقود اللازم لـ 13 مستشفى في القطاع لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى توفير عدة أصناف من الأدوية اللازمة لرعاية المرضى تحت إشراف منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع وزارة الصحة والأونروا⁷⁸.

كما رمت جمعية حماية وإحياء الميراث العثماني في القدس وجوارها (MİRASIMIZ) التركية، في 2016/6/19، 45 مسجداً تاريخياً وأكثر من 70 منزلاً قديماً في مدينة القدس وباقي الأراضي الفلسطينية، بحسب خالص موتلو Halis Mutlu، المسؤول في الجمعية. وأضاف موتلو أن هناك أربعة آلاف منزل قديم يحتاج للصيانة في البلدة القديمة بالقدس، مشيراً إلى أن أصحاب تلك المنازل رفضوا بيعها، على الرغم من عرض أثمان باهظة عليهم لقاء ذلك، مضيفاً: "تريد إسرائيل تطهير القدس من المسلمين"⁷⁹.

ووصلت في 2016/7/7 إلى قطاع غزة، 36 شاحنة من المساعدات التركية إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة، محملة بالمواد الغذائية، بالإضافة إلى وقود صناعي لمحطة توليد الكهرباء⁸⁰.

كما وصل في تموز/ يوليو 2016 وفد من وزارة الطاقة التركية يرأسه ممثل تركيا لدى فلسطين السفير مصطفى سارنيتش Mustafa Sarnıç، إلى قطاع غزة عبر حاجز بيت حانون (إيريز) لدرس سبل حل أزمة الكهرباء المتفاقمة منذ عشرة أعوام. وعقد الوفد التركي عدة لقاءات مع مسؤولين في سلطة الطاقة التي تديرها حركة حماس في القطاع لإيجاد الحلول المثلى لأزمة الكهرباء. وكان وفد وزارة الطاقة التركية عقد أيضاً اجتماعاً مع مسؤولين في سلطة الطاقة الفلسطينية في رام الله وسط الضفة الغربية، للاطلاع على رؤيتهم وموقفهم من سبل حل أزمة الكهرباء، كما التقى الوفد مسؤولين إسرائيليين للغاية نفسها⁸¹.

وأعلن وزير التربية والتعليم العالي صبري صيدم، في 2017/6/10، عن مصادقة البرلمان التركي على الاتفاقية الخاصة بالتعاون في مجال التعليم بين فلسطين وتركيا. وقال صيدم: "إن كل المتحدثين من أعضاء مجلس الأمة [البرلمان] التركي الكبير خلال النقاش البرلماني حول الاتفاقية، أكدوا أهمية دعم فلسطين وقطاع التعليم فيها". وأشار إلى أن الاتفاقية الموقعة بين الجانبين تشمل تعزيز التعاون الأكاديمي في مجالات التعليم كافة، إضافة إلى إدخال تقنية الحاسوب اللوحي التركية، ضمن المشروع التربوي التركي "الفتاح" إلى المدارس الفلسطينية؛ وذلك انسجاماً مع قرار الحكومة الفلسطينية بخصوص "رقمنة" التعليم⁸².

وخلال الفترة 2017/6/23-21، وصلت نحو 19 شاحنة تركية للجانب الفلسطيني عبر معبر كرم أبو سالم، تحمل ملابس، وقرطاسية، ولعب للأطفال، وطرود غذائية، ودراجات هوائية، وكراسي متحركة⁸³. ووزعت هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات The Foundation for Human Rights and Freedoms and Humanitarian Relief (IHH) في قطاع غزة في أيلول/ سبتمبر 2017، لحوم أضاحي العيد على نحو ستة آلاف أسرة فقيرة. ووفقاً لتقارير أعتها مؤسسات دولية، فإن 80% من سكان قطاع غزة باتوا يعتمدون بسبب الفقر والبطالة على المساعدات الدولية من أجل العيش، فيما ما يزال 40% منهم تحت خط الفقر⁸⁴.

من ناحية أخرى، انخفض حجم التبادل التجاري بين الطرفين من نحو 5.83 مليارات دولار أمريكي سنة 2014، إلى 4.4 مليارات سنة 2015، ثم انخفض إلى 4.34 مليارات دولار سنة 2016، غير أنه عاد إلى الارتفاع ليبلغ نحو 4.91 مليارات دولار سنة 2017 (انظر جدول 7/1).

وتتصدر المواد الكيماوية ومشتقاتها المستخدمة في التصنيع، والمولدات والمحولات الكهربائية قائمة الصادرات التركية إلى "إسرائيل"، بينما تقابلها السيارات، وسيارات السباق، والحديد، والفولاذ، في صدارة قائمة ما تستورده تركيا من "إسرائيل"⁸⁵.

جدول 7/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية
2014-2017 (بالمليون دولار)⁸⁶

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2017	3,409.5	2,895.9	1,505.1	1,414.2	4,914.6	4,310.1
2016	2,955.5	2,601.7	1,385.6	1,297.7	4,341.1	3,899.4
2015	2,698.1	2,446	1,672.5	1,701.1	4,370.6	4,147.1
2014	2,950.9	2,683.6	2,881.3	2,755.6	5,832.2	5,439.2

في المقابل، انخفضت الواردات التركية من السلطة الفلسطينية من 2.5 مليون دولار سنة 2014 إلى 2.3 مليون دولار سنة 2015، ثم ارتفعت لتصل إلى 3.4 مليون دولار سنة 2016، و5 ملايين دولار سنة 2017. أما الصادرات التركية إلى السلطة الفلسطينية فكانت متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض حيث انخفضت من 90.9 مليون دولار سنة 2014 إلى 82.2 مليون دولار سنة 2015، ثم ارتفعت إلى 94.4 مليون دولار سنة 2016، ثم انخفضت إلى 87.5 مليون دولار سنة 2017⁸⁷ (انظر جدول 7/2).

ويشهد الميزان التجاري بين البلدين اختلالاً كبيراً لصالح تركيا بطبيعة الحال. وفيما تصدر الفواكه الطازجة والمجففة كالتين، والأناس، والأفوكادو، والجوافة، والمانجو قائمة الصادرات التركية لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، تصدر الأخيرة لتركيا منتجات المخابز من خبز، وكعك، وبسكويت وغيرها، بالإضافة إلى ماء الورد،... الخ⁸⁸.

جدول 7/2: حجم التبادل التجاري بين تركيا والسلطة الفلسطينية وفق الإحصاءات التركية 2014-2017 (بالألف دولار)⁸⁹

السنة	الصادرات التركية إلى السلطة الفلسطينية	الواردات التركية من السلطة الفلسطينية	حجم التبادل التجاري
2017	87,492.5	4,974.7	92,467.2
2016	94,372.1	3,363.9	97,736
2015	82,224.2	2,343	84,567.2
2014	90,944.5	2,502.3	93,446.8

محددات الدور التركي وأفاقه المستقبلية:

على الرغم من رغبتها واستعدادها وتمتعها بعلاقات جيدة مع طرفي المعادلة الفلسطينية الداخلية، لا تلعب تركيا دوراً بارزاً في القضية الفلسطينية في موضوع المصالحة الداخلية، بسبب احتكار مصر شبه الكامل للملف لأسباب كثيرة.

وأما على الصعيد الفلسطيني - الإسرائيلي، بمعنى مفاوضات التسوية بين السلطة و"إسرائيل"، أو مفاوضات تبادل الأسرى والجنود بين حماس والأخيرة، أو جهود رفع الحصار عن غزة، فتبقى فرص تركيا للعب دور ما قائمة وإن كانت ضعيفة، وتعتمد بشكل كبير على موازنة العوامل المساندة، وتلك المعيقة للعب تركيا دوراً فاعلاً في هذا الملف.

ومن أهم محفزات لعب تركيا حالياً ومستقبلاً دوراً بارزاً على هذا الصعيد ما يلي:

الأول: الرغبة التركية بلعب دور فاعل، إدراكاً منها لأهمية القضية الفلسطينية.

الثاني: قد تفتح عودة العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" الباب نظرياً لدور للأولى، كان غير ممكن خلال سنوات القطيعة، وقد حرصت أنقرة على التأكيد على أن ذلك في صالح الفلسطينيين.

الثالث: قد تسهم خطوات "المصالحة الفلسطينية" مؤخراً بتحريك ملف التسوية بين السلطة وتل أبيب.

الرابع: رغبة تركيا في التوسط في ملف تبادل الأسرى بين حماس والكيان الصهيوني⁹⁰.

الخامس: الفراغات التي يتركها تراجع الدور المصري في المنطقة عموماً، قد تساعد أنقرة على تفعيل نشاطها.

في المقابل، ثمة عقبات وتحديات حقيقية أمام أي دور تركي فاعل ومؤثر، في مقدمتها:
 أولاً: تنكّر "إسرائيل" لـ "حل الدولتين" واعتباره شيئاً من الماضي.
 ثانياً: فجوة الثقة المستمرة بين أنقرة وتل أبيب، على الرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية، وما رسخته فترة القطيعة من جفاء بين الطرفين، من الصعب محوه وتجاوزه سريعاً.
 ثالثاً: هدوء القضية الفلسطينية وجمود مساراتها المختلفة، بما يصعب من تدخل دولة مثل تركيا ارتبطت مقارباتها للقضية في السنين الأخيرة بحالات التصعيد وسخونة الأحداث.
 رابعاً: الملفات الداخلية الملحة في تركيا، بما يشغلها عن لعب أدوار ذات تأثير في الإقليم عامة وفي القضية الفلسطينية خاصة.
 خامساً: الملفات الإقليمية اللاهبة التي تستنفد جهود تركيا، لا سيما القضيتين السورية والعراقية.

سادساً: عمل تل أبيب في الإقليم ضدّ المصالح التركية، بما في ذلك التواصل والتعاون مع مصر، واليونان، وقبرص في ملف الغاز الطبيعي، ودورها المفترض في المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف 2016⁹¹، ودعمها مسار استقلال كردستان العراق الذي تعارضه أنقرة⁹².

بمقارنة العوامل المساعدة وتلك المعيقة، يمكن القول إن فرص لعب تركيا دوراً فاعلاً في القضية الفلسطينية في المرحلة الحالية ضعيفة، خصوصاً في السنتين القادمتين 2018 و2019، باعتبار أنها ستكون فترة إعداد للمحطات الانتخابية المهمة في تركيا؛ وتحديداً البلدية في آذار/ مارس 2019، والرئاسية والبرلمانية المتزامنة في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها، إضافة إلى استبعاد حصول متغيرات جذرية وسريعة في العوامل سالفة الذكر.

أما على المدى البعيد، فثمة متغيرات قائمة حالياً وأخرى متوقعة مستقبلاً قد تحمل جديداً على صعيد دور تركيا في القضية الفلسطينية، ومنها:

أولاً: أزمة العلاقات التركية - الأمريكية: مرت العلاقة بين الطرفين مؤخراً بأزمات متعددة ومتتالية، ويمثل الدعم الأمريكي لحزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) Democratic Union Party (Partiya Yekîtiya Demokrat—PYD) وأذرعته العسكرية في سورية، ومماثلة واشنطن في تسليم فتح الله غولن، أهم الملفات العالقة بين الطرفين⁹³.

ولا شك أن هذا التناقض في المصالح بين الولايات المتحدة وتركيا من جهة، والتقارب بين الأخيرة وروسيا من جهة أخرى يفتح أمام أنقرة آفاقاً وممكنات كثيرة لم تكن متاحة في السابق على صعيد سياساتها في المنطقة. ولأن العلاقة مع دولة الاحتلال ومقاربة القضية الفلسطينية أحد أهم أسس السياسة الأمريكية في المنطقة، فإن مسار العلاقات مع أنقرة، والمرشح لمزيد من التدهور

والاضطراب والتراجع وربما التآزم، يجعل من المنطقي انتظار مواقف تركية أعلى سقفاً في القضية الفلسطينية، مع استمرار هذا المنحنى السلبي في العلاقات مع واشنطن.

ثانياً: التوتر مع الاتحاد الأوروبي (EU): تبدو عملية انضمام أنقرة للاتحاد الأوروبي اليوم مجمدة وثمة نداءات تتصاعد في أروقة الاتحاد تطالب بإلغاء مسار الانضمام برمته، بعد قرار التوصية من البرلمان الأوروبي بتجميد التفاوض⁹⁴، وهو ما يريح أنقرة نسبياً من "الوصائية" الأوروبية على سياستها الخارجية في المجل.

ثالثاً: التقارب مع إيران: بعد أن وصل التوتر لذروته بين الطرفين سنة 2015، حين نددت تركيا بالسياسات المذهبية لإيران؛ وردت إيران بالتهديد الضمني بتحويل سورية إلى مقبرة للجنود الأتراك⁹⁵، بدأت حدة التوتر تتراجع ولغة التنسيق والتفاهم تتقدم على محور العلاقة بين أنقرة وطهران، حتى وصلا إلى حالة من التنسيق والتعاون، بسبب المخاطر والمهددات المشتركة، وفي مقدمتها مسار الاستفتاء في كردستان العراق، وتوتر العلاقات التركية-الغربية، وارتفاع حدة خطاب الولايات المتحدة تجاه إيران⁹⁶.

ولا شك أن مسار التقارب بين العاصمتين الإقليميتين، والمرشح للاستمرار في المستقبل القريب، سيزيد من فجوة الثقة بين أنقرة وتل أبيب، وهو عامل مؤثر في الدور التركي في القضية الفلسطينية، خصوصاً في حال حدثت تطورات دراماتيكية في المنطقة، كموالفة محتملة بأي مستوى بين السعودية وإيران، أو تفعيل مشروع التطبيع الخليجي - العربي مع دولة الاحتلال وتداعياته، أو عقوبات أمريكية إضافية على طهران، أو غيرها.

رابعاً: التوجه شرقاً: سعت تركيا العدالة والتنمية منذ 2002، وبالتدريج، إلى انتهاج سياسة متعددة الأبعاد أو متعددة المحاور لإضفاء شيء من التوازن والمرونة عليها، بعيداً عن حصرية المحور الغربي التي سيطرت عليها خلال الحرب الباردة⁹⁷. وكانت النتيجة الأبرز لذلك طلبها الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) Shanghai Cooperation Organization وكسبها صفة "شريك حوار" فيها سنة 2013⁹⁸.

وكانت تركيا تعتزم توقيع عقد بقيمة 3.4 مليارات دولار لشراء نظام دفاع جوي من الصين سنة 2013، لكنها صرفت النظر عن هذا الأمر بعد ذلك بسنتين، قائلة إنها ستركز على تطوير نظام محلي⁹⁹. ثم قامت تركيا بعد ذلك بعقد صفقة شراء منظومة أس 400 أو S400 الصاروخية في أيلول/سبتمبر 2017 من روسيا¹⁰⁰.

تعرض هذا التوجه لانتكاسة في 2015 بسبب أزمة إسقاط المقاتلة الروسية، لكن العلاقات عادت بين الطرفين بتسارع شديد، أنتج تفاهمات عميقة في الأزمة السورية من ضمنها الإطار الثلاثي المكوّن منهما إلى جانب إيران.

ولا شك أن هذا التوجّه المستمر باضطراد سيسمح لتركيا بمساحات أوسع للمناورة والفعل والتأثير، بعيداً عن الضغوط الأمريكية والغربية، ومن ذلك القضية الفلسطينية، لا سيّما إذا ما وضعنا في الحسبان توتر العلاقات التركية - الأمريكية، والتركية - الأوروبية، والتي لا يبدو أنها تنتظر انفراجات قريباً.

خامساً: بدء تطبيق النظام الرئاسي: يراهن العدالة والتنمية على أن بدء تطبيق النظام الرئاسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 سيمكّن تركيا من امتلاك قرارات سياسية خارجية أكثر سرعة وقوة وحيوية، إضافة إلى إخضاع دوائر ومؤسسات صنع القرار الأخرى للقيادة السياسية المنتخبة، ومن بينها المؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية، اللتين لعبتا وتلعبان دوراً مهماً في مجمل السياسة الخارجية، وفي مسار العلاقات مع الكيان الصهيوني تحديداً، بما قد يشير إلى أن النظام الرئاسي، في ظلّ أرجحية مرشح العدالة والتنمية أيّاً كان، سيكون لصالح القضية الفلسطينية.

سادساً: حلّ الأزمة السورية: من البديهي القول إن مسار الحل في سورية الذي بدأ وتشارك به مختلف الأطراف بما فيها تركيا، على الرغم من صعوبته وعقباته وطول مدته، سيخفف من استنزاف الأخيرة ويتيح لها سياسة خارجية أكثر نشاطاً وقدرة على التأثير، ومن جملة ذلك سياستها تجاه القضية الفلسطينية.

سابعاً: انفراج في العلاقات التركية - المصرية: وهو انفراج غير متوقع قريباً جداً لكنه ليس مرفوضاً بشكل مبدئي من أيّ منهما، وقد اتخذ الطرفان فعلاً بعض الخطوات الأولية بخصوص ذلك بحيث زارت وفود اقتصادية من البلدين الطرف الآخر خلال الفترة التي يغطيها التقرير¹⁰¹. وقد يتيح ذلك الانفراج، حال حصوله، لأنقرة دوراً على المستوى السياسي، وكذلك على صعيد التعامل مع حصار غزة، ولعل مقارنة سريعة بين دور تركيا خلال عدوان 2012 على غزة (حين كانت العلاقات مع القاهرة جيدة) وما استطاعت إنجازه، وبين دورها خلال عدوان 2014 (حين كانت العلاقات مجمدة) وما استطاعت فعله، تشير إلى ما قد يفتحه تحسن العلاقات بين الطرفين من إمكانات للدور التركي في القضية الفلسطينية¹⁰².

خلاصة:

ثمة عوائق وعقبات كثيرة أمام لعب تركيا دوراً مؤثراً وإيجابياً في القضية الفلسطينية، بعضها متعلق بعلاقاتها مع مختلف الأطراف، وبعضها الآخر يرتبط بأزمات محلية وإقليمية مؤثرة في صناعة قرار سياستها الخارجية. لكن ثمة بعض المتغيرات المحتملة على المديين المتوسط والبعيد يمكن لها، إن حدثت وتفاعلت، أن تفتح آفاقاً لتركيا للعب دور فاعلٍ على هذا الصعيد، خصوصاً إذا ما كان هناك استثمار فلسطيني في هذه المتغيرات يعمل على تسريعها وتثبيتها والبناء عليها، وهي مسؤولية تقع على كاهل الكلّ الفلسطيني.

ثالثاً: إيران

لم تكن إيران بطبيعة الحال خارج التحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية، ولا خارج الاهتمام بـ”الحرائق المشتعلة“ وبتفاعلاتها الإقليمية والدولية وتأثيراتها على أمنها القومي، وعلى همومها الداخلية؛ فهي أيضاً لديها أولوياتها ومخاوفها ورؤيتها لمستقبل المنطقة. لكن من المهم التأكيد في إطار متابعة سياسات إيران تجاه القضية الفلسطينية على أمرين:

الأول: أن ثوابت هذه السياسة لا تنفصل عن الحراك الفلسطيني نفسه، الذي يفرض أولويته ليس على سياسات إيران وحدها بل على سياسات الدول الإسلامية الأخرى أيضاً. أي كلما كان هذا الحراك قوياً وفعالاً مثل انتفاضة السكاكين أو المقاومة في غزة، أو أي فعل سياسي أو ديبلوماسي... فإن المواقف الإيرانية ستكون أكثر فاعلية وأكثر حضوراً تجاه قضية فلسطين.

الثاني: أن إيران تعبر دائماً عن التزام قضية فلسطين ليس على مستوى تأييد حقّ شعب فلسطين الإنساني أو ”حل الدولتين“ أو السلام، أو سوى ذلك من الأدبيات التي تتوافق عليها معظم دول العالم، بل في التزام إيران الثابت قضية المقاومة ضدّ الاحتلال. ويمكن التأكيد من هذا الالتزام في كل مواقف وتصريحات القادة الإيرانيين السياسيين والعسكريين. وبهذا تختلف إيران عن باقي الدول الإسلامية، التي تعلن وتؤكد التزامها بمبادرات التسوية السلمية، أو تتجاوز ذلك إلى التطبيع المباشر حتى من دون تحقق هذه التسوية السلمية... وإذا استعرضنا المواقف الإيرانية خلال سنتي 2016-2017، فسوف نلاحظ طبيعة هذا الالتزام بقضية المقاومة، من خلال تصريحات القادة الإيرانيين السياسيين والعسكريين في المناسبات المختلفة.

وعندما رفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سقف التهديدات لإيران منذ وصوله إلى البيت الأبيض، وجعل الخيارات كلها مفتوحة في التعامل معها، فإنه لم يكتف بالربط بين هذه التهديدات وبين تجربة إيران للصواريخ الباليستية فقط، بل فعل ذلك أيضاً بسبب ما رأى أنه ”رعاية إيران للإرهاب“. والمقصود من هذا ”الإرهاب“ كما هو معلوم دعم إيران للمقاومة.

وفي هذا الإطار كشفت مواقع إيرانية شبه رسمية عن شروط الاتحاد الأوروبي لاسترجاع العلاقات مع طهران بعد الاتفاق النووي، ووصفتها بـ”الشروط الوقحة“، لأنها تضمنت عشر نقاط، من بينها: ”التوقف عن دعم محور المقاومة، خصوصاً حزب الله“¹⁰³.

التهديد الإيراني لـ”إسرائيل“:

لم تكفّ إيران عن توجيه التهديدات إلى ”إسرائيل“، ولا عن الدعوات إلى مقاومتها، وإلى العمل من أجل زوالها؛ وعلى سبيل المثال:

• رأى قائد القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري الإسلامي Islamic Revolutionary Guard Corps العميد أمير علي حاجي زاده Amir-Ali Hajizadeh أن الصواريخ الإيرانية

متاحة لشعوب فلسطين، ولبنان، وسورية، والعراق، وكل المظلومين بالعالم. وقال إن "إسرائيل" محاصرة اليوم من قبل الدول الإسلامية، وإن عمرها ليس طويلاً وستنهار في الحرب حتى قبل إطلاق هذه الصواريخ. وأضاف أن أعمال الكيان الصهيوني الشريرة واضحة لنا تماماً، وأن مدى ألفي كيلومتر لصواريخنا هي كذلك لمواجهة هذا الكيان من مسافة بعيدة¹⁰⁴.

• أطلقت قوات الحرس الثوري خلال المناورات الصاروخية صواريخ تحمل باللغة العبرية العبارة الشهيرة التي أطلقها الإمام الراحل آية الله الخميني Ayatollah Khomeini حول محو "إسرائيل" من الوجود. وأفاد مراسل وكالة أنباء فارس Fars News Agency الموفد إلى منطقة المناورات، بأنه في اليوم الثاني من المرحلة النهائية للمناورات الصاروخية للحرس الثوري، تم إطلاق صاروخي قدر H أو Qadr/ Ghadr H من مرتفعات البرز الشرقية (شمال شرق إيران) نحو أهداف في سواحل مكران (جنوب إيران) على بعد 1,400 كم. وقد كتب عليها باللغة العبرية: "يجب إزالة إسرائيل من الوجود" (ישראל צריכה להימחק מעל)¹⁰⁵.

• أكد المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي Ali Khamenei، أن الكيان الصهيوني سوف لن يكون له وجود في غضون الـ 25 عاماً المقبلة. وقال خامنئي: "رغم الأزمات المستمرة التي يختلقها حماة الكيان الصهيوني بهدف نسيان قضية فلسطين، فإن هذه الأرض الشريفة ستتحرق ببركة المقاومة وجهاد الشعب والفصائل الفلسطينية"¹⁰⁶.

• أعلن الجنرال أحمد كريم بور Ahmad Karimpour، وهو مستشار عسكري لقاسم سليمانى Qassem Soleimani، قائد "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني، أن بلاده "حدّدت كل المراكز المهمة" في "إسرائيل"، مهدداً بـ "تدميرها بصواريخ بعيدة المدى في غضون 7 دقائق و30 ثانية"، إذا تعرّضت إيران لاعتداء. وأكد أن طهران "جاهزة لردّ حازم ومدمّر على أي اعتداء عسكري"، وزاد: "حين يقول قائد الثورة (علي خامنئي) إننا سنسوّي تل أبيب وحيفا مع الأرض في غضون 7 دقائق، لو لزم الأمر، فلا مزاح في الأمر، وكل مدننا (الصاروخية) تحت الأرض جاهزة لهذه العمليات، وليعلم الكيان الصهيوني وحلفاؤه ذلك"¹⁰⁷. وكرر الموقف نفسه من زوال "إسرائيل" قائد الجيش الإيراني الجديد العميد عبد الرحيم موسوي Abdul Rahim Al-Musawi¹⁰⁸.

هذه المواقف التي تكررها القيادة الإيرانية السياسية والعسكرية من وجود الكيان الإسرائيلي نفسه، دفعت الجنرال يوأف جالانت، وهو وزير وعضو في المجلس الوزاري المصغر، إلى التأكيد "أن إيران هي العدو الأساس". وقال جالانت، إن النظر إلى الخريطة العامة يُظهر "من دون ريب أن إيران هي العدو". وهي:

مصدر الصلاحية الأيديولوجية والإرهابية. هي اللاعب الرئيس ضدنا طوال الوقت وفي جميع الساحات. إيران تعمل ضدنا اليوم في خمس ساحات؛ هي قطاع غزة من خلال دعم

حماس والمنظمات الإرهابية، بشكل رئيسي الجهاد الإسلامي، حزب الله وبناء قوته، وفي يهودا والسامرة من خلال تشغيل خلايا إرهابية، محاولات تجنيد دائمة في أوساط العرب في إسرائيل للعمل ضدّ الدولة، ساحة عمليات الخارج التي يتمّ تحريكها من قبل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله لإلحاق الضرر بأهداف إسرائيلية ويهودية¹⁰⁹.

دعم قضية فلسطين:

تلتزم إيران في مواقفها، ما تعدّه ثوابت لا تحيد عنها وهي:

- محورية القضية الفلسطينية.
- الدفاع عن الشعب الفلسطيني.
- دعم المقاومة الفلسطينية.

ولذا يعبر قادة إيران عن هذه الثوابت في خطب الجمعة، وفي مسيرات يوم القدس، وفي المؤتمرات الدولية التي تعقد في طهران لدعم الانتفاضة.

ففي افتتاح المؤتمر السادس لدعم الانتفاضة الفلسطينية في العاصمة الإيرانية طهران، قال المرشد: "إن أي شعب لم يواجه على مرّ التاريخ، ما يواجهه الشعب الفلسطيني". ورأى أن الانتفاضة الثالثة مظلومة أكثر من الانتفاضتين السابقتين، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني يتحمّل بمفرده الأعباء الثقيلة بمواجهة الصهيونية. وأكد خامنئي أن موقف إيران من المقاومة هو موقف مبدئي ولا علاقة له بجماعة معينة، واصفاً الشعب الفلسطيني بأنه هو القائد الحقيقي للكفاح المستمر¹¹⁰.

وأكد رئيس مجلس خبراء القيادة Assembly of Experts في الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحمد جنّتي Ahmad Jannati أن الشعب الإيراني سيبقى في الساحة حتى محو "الكيان الصهيوني التام" من أرض فلسطين. وأضاف على هامش مشاركته في مسيرة يوم القدس العالمي في محافظة قم جنوب طهران، أن الشعب الإيراني الصائم، ومن خلال المشاركة في مسيرة يوم القدس العالمي، بعث برسائل إلى الولايات المتحدة و"إسرائيل"، مؤكداً فيها بأنه يدافع عن المبادئ الفلسطينية انطلاقاً من التعاليم الإسلامية والأخلاقية ومبادئ الأخوة.

وانطلقت المسيرات تحت شعار "وحدة الأمة الإسلامية، ودعم الانتفاضة الفلسطينية، والبراءة من الكيان الصهيوني والإرهاب التكفيري".

وفي تصريحات على هامش المسيرات، أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني Hassan Rouhani أن رسالة الشعب الإيراني المسلم، في كافة أنحاء البلاد، هي أن الشعب الفلسطيني ليس وحيداً، وأنه سيبقى إلى جانب مظلومي العالم وإلى جانب الشعب الفلسطيني، وأكد "سنحقق النصر بالتأكيد

في ظلّ الصمود والمقاومة“. ووصف الرئيس روحاني الكيان الصهيوني أنه بات قاعدة للاستكبار وعلى رأسها الولايات المتحدة في المنطقة¹¹¹.

كما تكررت مسيرات يوم القدس في سنة 2017 في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، وشارك فيها ملايين الإيرانيين في مظاهرات عارمة خرجت في جميع المحافظات الإيرانية. وحمل المتظاهرون لافتات وصوراً تندد بالجرائم الصهيونية ضدّ الشعب الفلسطيني والإجراءات الصهيونية في القدس والمسجد الأقصى، معلنين دعمهم للشعب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية، والقبلة الأولى للمسلمين. وشارك في هذه المظاهرات في طهران المسؤولون الإيرانيون، على رأسهم الرئيس حسن روحاني وعلي لاريجاني Ali Larijani رئيس البرلمان الإيراني، والقادة العسكريون في الجيش والحرس الثوري الإيراني¹¹².

وفي إطار التأكيد على أولوية القضية الفلسطينية، قال وزير الخارجية محمد جواد ظريف Mohammad Javad Zarif، الذي التقى في 2016/5/1 وفداً من حركة الجهاد الإسلامي برئاسة أمينه العام رمضان عبد الله شلح، ”إن هدف العالم الإسلامي والمجموعات الفلسطينية يجب أن يتركز على درء خطر الكيان الصهيوني“. وأضاف أن أي إجراء يرمي إلى التقليل من شأن القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأولى للعالم الإسلامي وخطر الكيان الصهيوني، غير مقبول. وأكد ”ضرورة وحدة الفصائل الفلسطينية“¹¹³. وأكد ظريف أن أحد أهداف السياسة الخارجية في الحكومة الإيرانية الجديدة، هو إعادة لفت انتباه العالم الإسلامي إلى القضية الأهم الموحدة للعالم الإسلامي وهي القضية الفلسطينية¹¹⁴.

كما أكد رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني ضرورة وحدة الدول الإسلامية لدعم الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن قضية الدفاع عن فلسطين قضية محورية بالنسبة لبلاده. وخلال استقباله وفداً من مختلف الفصائل الفلسطينية في طهران في 2016/2/13، قال لاريجاني: ”إن إيران تعتبر من واجبها الديني الدفاع عن الشعب الفلسطيني“. كما أبدى الاستعداد لدعم أسر شهداء انتفاضة القدس، وإعادة إعمار البيوت التي دمرها الاحتلال، وأضاف: ”إن إثارة الفتنة المذهبية في المنطقة هدفها حرف الأذهان عن فلسطين“¹¹⁵.

وعلى صعيد آخر، رحبت الخارجية الإيرانية بقرار الأمم المتحدة بشأن عدم شرعية بناء المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. ونُقل عن المتحدث باسم الخارجية بهرام قاسمي Bahram Ghasemi قوله: ”الخطوة علامة على تصميم المجتمع الدولي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني“. وقال قاسمي: ”ترحب الجمهورية الإسلامية بأية إجراءات تدعم المطالب المشروعة للفلسطينيين، وتعزز الوضع الدولي لفلسطين، وتعارض احتلال النظام الصهيوني وسياساته التوسعية“. وأوضح المتحدث أن إيران وصفت التوسع الاستيطاني الإسرائيلي مراراً بأنه انتهاك ”صارخ“ للقوانين الدولية¹¹⁶.

كما استنكر رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران علي لاريجاني إقامة بعض الدول الإسلامية علاقات مع "إسرائيل"، قائلاً إن الدول الإسلامية التي تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني ستخسر بكل تأكيد¹¹⁷.

واستنكرت إيران، إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلية على إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين المسلمين في صيف 2017، واصفة هذا الإجراء بأنه "بذعة خطيرة". وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، إن "الكيان الغاصب للقدس، وإلى جانب جميع جرائمه واعتداءاته وانتهاكه الحقوق الابتدائية للفلسطينيين، أقدم في بذعة خطيرة على استهداف الحرية الدينية للمسلمين الفلسطينيين، وهو ما ستكون له تداعيات خطيرة". وطالبت الخارجية الإيرانية بإعادة فتح أبواب المسجد الأقصى "في أسرع وقت ممكن"، داعية في الوقت ذاته من وصفتها بـ"الدول الحرة في العالم والمنظمات الدولية، إلى ممارسة الضغوط على الكيان الصهيوني لاحترام حقوق سكان الأراضي المحتلة"¹¹⁸. كما شارك آلاف الإيرانيين في العاصمة طهران في مسيرة، دعماً للمسجد الأقصى بمدينة القدس، وتنديداً بالانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة فيه¹¹⁹.

العلاقة مع حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية:

لم يطرأ تغيير جوهري على علاقات إيران مع فصائل المقاومة الفلسطينية في سنتي 2016 و2017 سواء من ناحية إعلان الدعم أم في استمرار التأييد. لكن العلاقة مع حركة حماس التي كانت قد تراجعت في السنوات السابقة خصوصاً بسبب التباين حول الأزمة في سورية، شهدت تقدماً لافتاً خلال هاتين السنتين عبّرت عنه اللقاءات والمواقف والتصريحات من الجانبين الإيراني والفلسطيني. فقد أكد القيادي في حركة حماس أسامة حمدان، الذي كان ضمن وفد الحركة الذي زار طهران في الفترة 10-17/2/2016، أن الوفد وجد دعماً وتأييداً للمقاومة والانتفاضة في فلسطين. وعبر حمدان عن أمله في أن تكون هذه الزيارة مقدمة لصفحة جديدة من التعاون بين حماس والجمهورية الإسلامية في إيران، وقال إن زيارة وفد حماس إلى طهران جاءت تلبية لدعوة للمشاركة في احتفالات الذكرى 37 لانتصار الثورة الإسلامية في إيران¹²⁰. وفي زيارة أخرى لوفدٍ من الحركة إلى إيران في 20/10/2017، أكد حمدان أن حماس لها علاقة مع إيران تمتد لأكثر من 25 عاماً، وأن الدعم الإيراني للشعب والقضية الفلسطينية لم ينقطع، وأنه "من الطبيعي أن تمر العلاقات ببعض المحطات التي يحدث فيها تباين في وجهات النظر"، وشدد على أن العلاقة مع إيران اليوم "تعتبر مرحلة جديدة، وأستطيع أن أقول بكل ثقة إنها أكثر استقراراً من أي وقت مضى"¹²¹. وكان مسؤول الشؤون السياسية في حركة حماس موسى أبو مرزوق، أكد أنه لا يوجد دولة عربية أو إسلامية قدمت دعماً حقيقياً للمقاومة الفلسطينية مثل ما قدمته إيران، مشدداً على أهمية العلاقة مع الأخيرة واستمرار دعمها للمقاومة في مواجهة الاعتداءات الصهيونية¹²².

وقال عباس زكي، عضو اللجنة المركزية في حركة فتح وأحد أعضاء الوفد الفلسطيني إلى طهران، إن مصلحة الفلسطينيين أن تكون إيران دولة قادرة، مطالباً الشركاء بحسن الجوار معها. وأضاف زكي أن التفرقة المذهبية في المنطقة بضاعة كاسدة لا يلجأ إليها إلا الفاسدون، مؤكداً أنه لا يجب خوض معارك ببوصلة مختلفة عن فلسطين، وأن رهان الفلسطينيين كبير على الأصدقاء في إيران، نظراً للدور طهران المتعاظم¹²³.

وقد أكد عضو مكتب الشؤون السياسية لحركة حماس سامي أبو زهري، أن حركته أجرت اتصالات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتقوية العلاقات بين الجانبين، وأن حركة حماس حريصة على بناء علاقات متوازنة وحميمة مع كل الأطراف العربية والإسلامية¹²⁴. كما أكد ممثل حركة حماس في طهران خالد القدومي أن العلاقات بين إيران والحركة تتحسن يومياً. وقال في تصريح خاص لوكالة أنباء الطلبة الإيرانية "إسنا" (Iranian Students News Agency) إن فلسطين تعدُّ صلة مشتركة بين إيران وحركة حماس، وفي الحقيقة تشكل فلسطين أهم القضايا المشتركة بين الجانبين، وأضاف أنه لا يوجد أي خلاف بين الجانبين بشأن قضية فلسطين وأن الجانبان قد اقتنعا اليوم أنه لا يمكن أن يكونا مستقلين عن بعضهما، لأن العمود الرئيسي المشترك لدى الجانبين هو مواجهة الكيان الصهيوني¹²⁵. وكذلك اعتبر القيادي في حماس محمود الزهار أن المقاومة في غزة لا يمكنها مواجهة أي اعتداء إسرائيلي بعيداً عن الدعم الإيراني العسكري، "الذي لا يكفي لوحده"¹²⁶.

وتكمن أهمية هذا الدعم في استمراره من جهة، وفي بُعدِه العسكري والتسليحي من جهة ثانية، والذي يشكل ضرورة لا غنى عنها للمقاومة في القطاع. في حين أن دعم بعض الدول لقطاع غزة، يقتصر على المساعدات المدنية والصحية والاجتماعية فقط؛ ولا يمكن لهذه الدول، ولأسباب عدة، أن تتجاوز هذا النوع من الدعم إلى أي دعم عسكري. وحتى الدعم المالي للقطاع فإنه يمرُّ في كثير من الأحيان عبر السلطة الفلسطينية، كما أن مثل هذا الدعم مهدد بالتوقف في أي لحظة بسبب الضغوط الإقليمية.

وفي إطار هذه العودة للحرارة بين حماس وطهران، نفى بيان للحرس الثوري أي تصريحات نسبت إليه ضد حركة حماس، وقال إن "حركة المقاومة الإسلامية حماس تقف في الخطّ الأمامي للشعب الفلسطيني في مقاومة ومواجهة الكيان الصهيوني". وأضاف بيان الحرس الثوري، إن "تجربة الشعب الفلسطيني في مقارعة الاحتلال الصهيوني أثبتت أن نهج التفاوض والمساومة يشجع العدو الصهيوني على الاستمرار في الاحتلال وممارسة الظلم ضد الشعب الفلسطيني"، مؤكداً أن "استراتيجية المقاومة والصمود المبنية على التعاليم الإسلامية والتاريخية، التي كانت من أولويات حركة حماس، وبقية المناضلين الفلسطينيين الحقيقيين، يمكن أن تحقق تطلعات

الشعب الفلسطيني“. وقال: ”لا شك في أن حركة المقاومة الإسلامية حماس التي ألحقت بالعدو الصهيوني خسائر فادحة في حروب غزة، تقف في الخطّ الأمامي للشعب الفلسطيني في مقاومة ومواجهة العدو الصهيوني“¹²⁷.

كما وجّه في الإطار نفسه، قائد ”فيلق القدس“ قاسم سليمان رسالة تهنئة لإسماعيل هنية بمناسبة انتخابه رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس في أيار/ مايو 2017، قال فيها: ”نتطلع إلى جهودكم لتجذير المقاومة امتداداً للخط الجهادي لحركة حماس“. وأعرب سليمان عن ”التطلع لتعزيز التكامل مع رفاق حماس حلفاء المحور المقاوم، لإعادة الألق للقضية الفلسطينية“، مضيفاً: ”نرجو أن يجري على أيديكم كل خير لمصلحة الشعب الفلسطيني المجاهد“. ولفت سليمان النظر إلى أن ”الاستكبار العالمي وأداته الصهيونية يسعيان إلى حرف جهاد الأمة عن بوصلته الإسلامية، وخطف القدس في لحظة عصيبة غاب عنها الصديق الذي ضعفت إرادته“، مؤكداً على ضرورة أن يتفرغ الكل لخدمة فلسطين، و”ألا نسمح بأن تغدو قضيتها ضحية لمصالح الآخرين وتجاوزاتهم“. كما لفت سليمان النظر إلى أن ”الشؤون العظيمة في الظروف الصعبة لا يقوم وينهض بها إلا الرجال الرجال“، معرباً عن تطلعه لـ ”إدارة حكيمة تعد، كما عهدناكم، بمستقبل أفضل، تعالج فيه بحكمة الأزمات الداخلية“¹²⁸.

وفي إطار التأكيد على أولوية القضية الفلسطينية، رحّب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بزيارة وفد حماس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكداً على أهمية القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الإيرانية، وكذلك العلاقة بفصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية حماس. وقال ظريف: ”نحن مستعدون لنبذل كل الخلافات في سبيل دعم فلسطين والشعب الفلسطيني ووحدة الأمة الإسلامية“¹²⁹.

وتعبيراً عن هذا التحول الإيجابي في علاقات حماس وطهران، ألقى أمين عام مؤتمر دعم الانتفاضة حسين أمير عبد اللهيان Hossein Amir-Abdollahian كلمة متلفزة في حفل أقيم في غزة في 2017/6/22، قال فيها: ”أكرر التحذير من الخطوة الخطيرة لبعض دول المنطقة في سعيها من أجل تأكيد تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني“، مشيراً إلى أن ”هذه الخطوة لن تسهم في مصالح فلسطين ودول المنطقة“. وأضاف أن ”المساعي من أجل تطبيع العلاقات بين السعودية وبعض الدول مع الكيان الصهيوني تشكل خيانة للمثل الإسلامية العليا. وعلى اللاجئيين الفلسطينيين أن يعودوا إلى أرض أجدادهم، والتاريخ سيبين لنا أن هذا الأمر سيتحقق“. وهذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها مسؤول إيراني بهذه الطريقة في حفل يقام في غزة، وفق تأكيد مسؤولين في الفصائل الفلسطينية¹³⁰.

كما شارك وفد قيادي من حركة حماس في حفل تنصيب رئيس الجمهورية حسن روحاني، ترأسه عضو المكتب السياسي عزت الرشق مسؤول العلاقات العربية والإسلامية في الحركة، إضافة إلى القادة أسامة حمدان، وصالح العاروري، وزاهر جبارين؛ والتقى خلاله المسؤولين الإيرانيين. وشكر عزت الرشق، رئيس وفد حماس، الدعم الإيراني للشعب الفلسطيني ومقاومته، مؤكداً أن علاقة حماس بالجمهورية الإسلامية تأتي في سياق الأهمية التي توليها الحركة للتواصل مع مكونات الأمة الإسلامية كافة، خدمة للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية لهذه الأمة. وقال الرشق إن حماس تؤمن بضرورة وحدة العالم الإسلامي ونبذ الخلافات وتوجيه الطاقات نحو العدو المشترك للجميع، وهو الاحتلال. وأكد الجانبان على فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية، نحو مواجهة العدو المشترك، ونصرة فلسطين والأقصى والمقاومة¹³¹.

وفي تشرين الأول/أكتوبر سنة 2017 وبعد إعلان المصالحة بين فتح وحماس، حصل تطور لافت في تعزيز علاقات حماس مع إيران. فقد زار إيران وفد رفيع من حركة حماس، ترأسه نائب رئيس الحركة صالح العاروري، في أول جولة خارجية له بعد توقيع اتفاق المصالحة مع حركة فتح في القاهرة... "لتعزيز العلاقات مع إيران على أعلى مستوى ممكن". في الوقت الذي أكد فيه رئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار، أن "إيران هي الداعم الأكبر للسلاح والمال والتدريب لكتائب القسام"، مضيفاً: "واهم من يظن أننا سنقطع علاقتنا بإيران".

وقالت مصادر في حماس لصحيفة الشرق الأوسط إن الحركة ردت على "إسرائيل" بطريقتين، الأولى عبر إعلان السنوار أن "نزع سلاح حماس هو حلم إبليس بالجنة"، والثانية عبر وجود وفد رفيع من الحركة في طهران. وأضافت المصادر: "لا تقرر إسرائيل لحماس. إسرائيل هي العدو، وعلاقتنا بفتح أو إيران أو أي جهة أخرى هي شأن داخلي". وقال المسؤول في حماس طاهر النونو: "نريد علاقات قوية مع إيران، ولن نتخلى عن أصدقائنا وحلفائنا في المنطقة، لقد قطعنا شوطاً كبيراً في إعادة تقوية العلاقات الاستراتيجية مع طهران"¹³².

وهكذا، فقد كان أبرز ما حصل خلال سنتي 2016 و2017 على مستوى علاقة إيران بالفصائل الفلسطينية، هو تطور العلاقة بين حماس وإيران. وإذا كانت سنة 2016 هي سنة التمهد لاستئناف العلاقات بين الطرفين، فإن سنة 2017 كانت سنة تجاوز خلافات المرحلة الماضية، والتأكيد مجدداً على ثبات هذه العلاقة لمواجهة التحديات المشتركة.

خلاصة:

من المتوقع أن تقوى العلاقة بين حماس وقوى المقاومة مع إيران في المرحلة القادمة، خصوصاً مع تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية على قوى المقاومة والتيارات الإسلامية في المنطقة؛ ومع تصاعد التطرف الإسرائيلي والضغوط الأمريكية.

وستحاول القوى الغربية وحلفاؤها في المنطقة اللعب على وتر الطائفي، وحرف المسار باتجاه الصراع ضدّ إيران بدلاً من "إسرائيل"؛ وهو ما سيدفع بقوى المقاومة الفلسطينية وخصوصاً الإسلامية إلى مزيد من التنسيق والتعاون مع إيران فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني؛ بغض النظر عن عدم التوافق لدى هذه القوى الفلسطينية مع السياسات الإقليمية الإيرانية، خصوصاً في سورية والعراق واليمن.

رابعاً: دول إسلامية أخرى:

ماليزيا:

لم تشهد السياسة الماليزية الرسمية خلال سنتي 2016-2017، تحولات كبيرة تجاه القضية الفلسطينية، حيث استمر الدعم الماليزي للقضية الفلسطينية على المستوى الرسمي، كما استمر الدعم والتفاعل الجماهيري والشعبي في ماليزيا تجاه القضية الفلسطينية، ففي كانون الثاني/يناير 2016 انسحب وفد إسرائيلي كان من المفترض أن يشارك في بطولة عالمية لسباق الزوارق، بعد أن وضعت السلطات الماليزية شروطاً لإعطاء الوفد تأشيرة الدخول إلى ماليزيا ومنها، الامتناع عن رفع العلم الإسرائيلي¹³³.

وفي السياق ذاته، اعتذرت ماليزيا عن استضافة كونجرس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا FIFA) بسبب مشاركة "إسرائيل"، وفي هذا الإطار أكد نائب رئيس الوزراء الماليزي أحمد زاهد حميدي Ahmad Zahid Hamidi على أن ماليزيا "لا تستطيع منح المسؤولين الإسرائيليين تأشيرات دخول، لأن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مقطوعة، ولأن هذا الأمر يمكن أن يوّجج النفوس في ماليزيا"¹³⁴.

وبرز الدور الماليزي في نهاية سنة 2016، عندما شاركت في تبني مشروع قرار قدم إلى مجلس الأمن الدولي لإدانة الاستيطان الإسرائيلي، وهو المشروع الذي كانت قد سحبته مصر تحت ضغوط إسرائيلية، وقد صدر القرار بأغلبية 14 صوتاً (من أصل 15) وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، حيث لم تستجب إدارة الرئيس باراك أوباما للضغوط الإسرائيلية باستخدام حق النقض (فيتو) ضدّ القرار¹³⁵.

ومن جهة أخرى منعت وزارة الداخلية الماليزية تنظيم احتفال باليوبيل الذهبي لاحتلال القدس، والذي كانت إحدى الجمعيات الصينية تعمل على تنظيمه، وقد قال وزير الداخلية الماليزي حميدي، إنه أصدر تعليماته بمنع هذا الاحتفال الذي يمسّ بمشاعر المسلمين. وشدد حميدي على أن الاحتفال باحتلال فلسطين أمر يسيء للماليزيين، شاكراً منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإسلامية

لتقديمها بلاغات وأوراق احتجاج ضد إقامة هذه الفعالية، كما استدعي المنظمون للتحقيق عقب تلقي أكثر من 32 بلاغاً ضد إقامة الفعالية¹³⁶.

وفي سياق آخر، دعا حميدي الأمة الإسلامية للعمل على وقف الجهود الساعية إلى نقل ما تسمى "عاصمة إسرائيل" من تل أبيب إلى القدس. وأضاف حميدي في كلمة على هامش اختتام أعمال مؤتمر العلماء الدولي International Conference of Ulama، أنه يجب الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة، والسماح للفلسطينيين بتحديد الاتجاه الذي ستتخذه حكومتهم. وأشار إلى أنه "رغم اختلاف المذاهب في الإسلام، إلا أنه يجب علينا العمل معاً للدفاع عن الإسلام"، مندداً بالفظائع التي ارتكبتها "إسرائيل" ضد الفلسطينيين في القدس¹³⁷.

ومن الملاحظ أن السلطات الماليزية ما تزال منفتحة على كافة الأطراف الفلسطينية بما فيها حركة حماس، وقد رفضت ماليزيا الخضوع لأي ضغوط خارجية لمنع استقبال قيادات حماس، وقد عبّر عن ذلك قائد الشرطة الماليزية خالد أبو بكر Khalid Abu Bakar بقوله، إنه لا توجد مشكلة في زيارة قادة حركة حماس لماليزيا ولقاء الماليزيين ما دام ذلك يتم في إطار سلمي، وتساءل في مؤتمر صحفي عقده في كوالالمبور: "إذا كانوا يأتون في وضع سلمي ودون إثارة مشكلة فأين المشكلة؟"¹³⁸. وفي هذا السياق شارك وفد من حركة حماس في المؤتمر السنوي الـ 62 للحزب الإسلامي الماليزي (Parti Islam Se-Malaysia—PAS) الذي أقيم خلال سنة 2016. كما قام وفد آخر خلال سنة 2017 بزيارة لماليزيا التقى خلال زيارته بالقيادات الماليزية.

إندونيسيا:

ما تزال المحاولات الإسرائيلية في فتح علاقاتها مع العالم الإسلامي تجري بوتيرة متصاعدة وعمل حثيث في سبيل تحقيق اختراقات ملموسة، وبما يماثل ما استطاعت تحقيقه في دول لطالما كانت داعمة للقضية الفلسطينية. إلا أن هذه المحاولات لم تؤتِ أكلها في تطبيع العلاقات في دول مثل إندونيسيا، أو ماليزيا أو باكستان. وما تزال القضية الفلسطينية تحظى باهتمام الشعب الإندونيسي، حيث استضافت العاصمة الإندونيسية في آذار/ مارس 2016 قمة استثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن فلسطين والقدس، وقد قالت وزيرة الخارجية الإندونيسية، ريتنو مرسودي Retno Marsudi: "يجب ألا تصرفنا الأحداث في العالم الإسلامي، وما يشوبه من إرهاب وتطرف، عن القضية الفلسطينية والقدس الشريف"، وأضافت أن إعلان جاكارتا يوصل رسالة بالتزام وتوحد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وراء القضية الفلسطينية¹³⁹.

وفي وقت لاحق من سنة 2016 كانت السلطات الإسرائيلية قد منعت وزيرة الخارجية الإندونيسية من الوصول إلى رام الله لعقد لقاء مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس،

ولافتتاح قنصلية إندونيسية فخرية في رام الله¹⁴⁰. في المقابل، فقد منعت السلطات الإندونيسية في شباط/ فبراير 2017 طائرة إسرائيلية، كانت تقل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من سنغافورة إلى أستراليا، من المرور في الأجواء الإندونيسية، مما اضطرها إلى تغيير مسارها.

وعلى ما يبدو، فإن الشعور بالانتماء للأمة الإسلامية، في أكبر دولة إسلامية، يلعب الدور الأبرز في الوقوف أمام المحاولات الإسرائيلية للتطبيع مع إندونيسيا، وقد صرح نتنياهو بخصوص ذلك قائلاً: إن العلاقة بين "إسرائيل" وإندونيسيا يجب أن تتغير، ومن الواضح بأن الكيان الإسرائيلي سيستغل اندفاع بعض الأنظمة العربية للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي في سبيل تطوير علاقاته الديبلوماسية مع الدول الإسلامية والدول المساندة للقضية الفلسطينية، إلا أن ذلك قد لا يتحقق طالما أن شعوب هذه الدول تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وحقوقه.

باكستان:

استمرت السياسة الباكستانية خلال سنتي 2016-2017 في سياستها التقليدية الداعمة للقضية الفلسطينية، حيث قالت المندوبة الباكستانية الدائمة لدى الأمم المتحدة السفيرة مليحة لودهي Maleeha Lodhi، إن باكستان عازمة على مواصلة الدعم الذي تقدمه للشعب الفلسطيني ليتمكن من تقرير المصير وتحرير أراضيه المحتلة. وأشارت لودهي خلال مشاركتها في اجتماع بمجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط في نيسان/ أبريل 2016، إلى أن المستعمرات الإسرائيلية تعدُّ العائق الأكبر في طريق السلام بالشرق الأوسط، وشددت على ضرورة أن تتوقف "إسرائيل" عن بناء المستعمرات في الضفة الغربية، وأن تسحب قواتها من فلسطين، وتوقف الأعمال القمعية التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني، تمهيداً لبدء "عملية السلام"¹⁴¹.

وفي حادث استثنائي في أواخر سنة 2016، كاد أن يدفع المنطقة إلى حالة توتر جديدة بين باكستان و"إسرائيل"، هدد وزير الدفاع الباكستاني خواجه آصف Khawaja Asif بالرد بالمثل على أيّ ضربة نووية إسرائيلية، وذلك في رده على خبر، قيل بأنه كاذب، وجاء فيه بأن "وزير الدفاع الإسرائيلي يقول إنها إذا أرسلت باكستان قوات برية إلى سورية بأي حجة، فسندمر ذلك البلد بهجوم نووي"¹⁴².

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قام بزيارة إلى باكستان في كانون الثاني/ يناير 2017، وقد استغرقت ثلاثة أيام، وهدفت الزيارة إلى حشد الدعم الباكستاني في المحافل الدولية والعمل على دفع عملية التسوية السلمية إلى الأمام، وقد قال رئيس الوزراء الباكستاني محمد نواز شريف Muhammad Nawaz Sharif، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس عباس، "إن ضمان السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق بدون تسوية النزاع

الفلسطيني الإسرائيلي“. ودعا رئيس الوزراء إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من ”الأراضي الفلسطينية المحتلة“¹⁴³.

خامساً: التفاعلات الإسلامية الشعبية مع القضية الفلسطينية
أعدت الأحداث المتعلقة بالقدس خلال سنتي 2016-2017، وبشكل رئيسي ما حدث بعد إقفال المسجد الأقصى المبارك في تموز/ يوليو 2017، وبعد إعلان ترامب، في 2017/12/6،

القدس عاصمة لـ”إسرائيل“ ونقل السفارة الأمريكية إليها، القضية الفلسطينية إلى دائرة اهتمام العالم الإسلامي. وكان التفاعل الشعبي الإسلامي على مستوى الحدث، وأعلن رفضه لإجراءات سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين؛ فقد خرج بمسيرات ضخمة في معظم الدول الإسلامية، شارك في بعضها نحو مليون شخص، مطالباً بطرد سفراء ”إسرائيل“ من الدول التي تُقيم علاقات معها، ووقف كافة أشكال التطبيع معها، وبمقاطعة الولايات المتحدة. ولعبت الأحزاب والنقابات الإسلامية دوراً مهماً في تحريك الشارع، من خلال تنظيم المسيرات، والاعتصامات، والمهرجانات، والفعاليات الشعبية....

وكانت تركيا من أبرز الدول التي تفاعلت مع كل حدث فلسطيني بشكل واضح ولافت للنظر. وتعددت الأوجه التي عبّر بها الشعب التركي عن تضامنه مع القضية الفلسطينية ودعمه لها، فقد قدم الدعم المادي والعيني لأهالي قطاع غزة، وعمل على إمداد المقدسين بالمقومات التي تساعدهم على الثبات بوجه الانتهاكات الإسرائيلية التهويدية، كما حرص على احتضان الفعاليات الفلسطينية وتنظيم بعضها....

فقد تتابع وصول المساعدات الإنسانية المقدمة من الشعب التركي للفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة بشكل واضح خلال سنتي 2016-2017، والتي جُمعت بواسطة الهيئات والجمعيات التركية¹⁴⁴. وفي مدينة القدس أسهمت الجمعيات التركية بترميم المساجد التاريخية، والمنازل القديمة، وعملوا على تنظيف الآثار العثمانية، وتمّ تنظيم العديد من الرحلات التعريفية بالمدينة المقدسة. كما تمّ تنظيم الملتقى الدولي لأوقاف القدس في إسطنبول لإنشاء وقف استثماري لصالح المدينة، وأطلق وقف الأمة Ümmet Vakfi في تركيا حملة ”خطوتين للقدس“ الخيرية لاستقطاب الداعمين والمساهمين في تمويل الأوقاف المقدسية بطرق متعددة¹⁴⁵. كما استضافت تركيا، وأسهمت في تنظيم العديد من المؤتمرات الداعمة للقضايا الفلسطينية؛ من أبرزها: مؤتمر فلسطيني تركي في 2016/9/4، بمشاركة 25 مؤسسة فلسطينية عاملة في تركيا، وتأسيس التجمع الدولي للمهندسين الفلسطينيين في 2016/11/5، ومؤتمر رابطة برلمانينون لأجل القدس يومي 2016/11/30-29،

والمؤتمر الثالث للجمعية العامة لهيئة علماء فلسطين بالخارج في 2017/2/3، والمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج يومي 25-26/2/2017، بالإضافة إلى إطلاق الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في 2017/11/6، حملة عالمية لناصره الشيخ رائد صلاح، المعتقل في السجون الإسرائيلية، وإطلاق "ميثاق علماء الأمة لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني"، في 2017/12/18، من إسطنبول¹⁴⁶.

كما خرج الأتراك في تظاهرات حاشدة رفضاً للاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في القدس، حيث نظم الأتراك العديد من الفعاليات رفضاً للقرار الإسرائيلي بمنع الأذان في مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك. وشهدت عدة مدن تركية مظاهرات حاشدة احتجاجاً على إقفال المسجد الأقصى في تموز/ يوليو 2017. وأثار إعلان ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس موجة تنديد وقلق تركية وردود فعل غاضبة، معلنة رفضها له ومطالبة الولايات المتحدة بالتراجع عنه، وشارك في التظاهرات التي أقيمت بتنظيم وتنسيق من مئات الجمعيات والأحزاب، شخصيات رفيعة المستوى، إضافة إلى الجاليات العربية المقيمة في تركيا، وطلاب المدارس والجامعات التركية. ونظمت في معظم مدن تركيا فعاليات رافضة لإعلان ترامب، حيث بلغ عدد التجمعات والتظاهرات فيها 132 تجمعاً وتظاهرة في 81 ولاية في 2017/12/8 فقط، على سبيل المثال. كما نظمت الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمدنية التركية العديد من الأنشطة والفعاليات، مخصصة ريعها لمدينة القدس¹⁴⁷.

وفي إيران تكررت مسيرات يوم القدس العالمي في سنتي 2016-2017 في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، دعماً للقضية الفلسطينية، بمشاركة ملايين الإيرانيين في جميع المحافظات الإيرانية. وشارك آلاف الإيرانيين، خلال تموز/ يوليو 2017، في مسيرات دعماً للمسجد الأقصى، وتنديداً بإقفال سلطات الاحتلال المسجد أمام المصلين، ووضع بوابات إلكترونية على مدخله. وتكرر المشهد بعد إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، حيث خرجت تظاهرات حاشدة منددة في طهران ومعظم المحافظات الإيرانية. كما شهدت طهران العديد من الفعاليات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، حيث تمّ عقد عدد من المؤتمرات الداعمة للقضية الفلسطينية¹⁴⁸.

كما كان التفاعل الشعبي الماليزي خلال سنتي 2016-2017 مع القضية الفلسطينية بارزاً، وتمّ تنظيم العديد من الفعاليات المتضامنة المنددة بالانتهاكات الإسرائيلية، وبالانحياز الأمريكي لـ "إسرائيل"، كما تمّ تفعيل المقاطعة التجارية للكيان الإسرائيلي، وتمّ سحب المنتجات الإسرائيلية في عدد من المراكز التجارية. وكان لافتاً للنظر التحرك الشعبي الماليزي المتضامن مع إضراب الأسرى الفلسطينيين خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2017، فقد نظمت العديد من الفعاليات الراضية لانتهاكات إدارة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى¹⁴⁹. وأثار إعلان ترامب حول القدس موجة تنديد ماليزية شعبية غاضبة، معلنة رفضها له ومطالبة الولايات المتحدة بالتراجع عنه،

وشهدت المدن الماليزية مئات التظاهرات تنديداً بالقرار، وتقدمّ التظاهرات شخصيات رسمية بارزة، من بينها رئيس الوزراء الماليزي نجيب رزاق Najib Razak، ورئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد Mahathir Mohamad، وعدد من الوزراء والنواب.

وفي السياق نفسه، عبّر الإندونيسيون عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، ومع قضاياها المحقة، وأعلنوا رفضهم للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ونظموا العديد من الفعاليات المتضامنة مع إضراب الأسرى الفلسطينيين خلال سنة 2017، ونددوا بالاعتقالات التعسفية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين. كما خرج آلاف الإندونيسيين نصرّة للمسجد الأقصى في تموز/ يوليو 2017، يتقدمهم العديد من الشخصيات الرسمية، والدينية، والحزبية. وقد كانت بعض الشخصيات الدينية ومؤسسات من المجتمع المدني قد عمّمت على المساجد في البلاد أن تكون خطبة الجمعة حول نصرّة المسجد الأقصى والدفاع عنه، والتوعية بالقضية الفلسطينية¹⁵⁰.

وشارك مئات آلاف الإندونيسيين في تظاهرات منددة بإعلان ترامب، فقد تجمع مئات الآلاف من الإندونيسيين في ساحة الاستقلال Merdeka Square وسط العاصمة جاكرتا احتجاجاً على قرار ترامب، بدعوة من مجلس علماء إندونيسيا تحت شعار ”إندونيسيا تتوحد من أجل القدس“، وشارك في التظاهرة شخصيات رسمية وشعبية، بينهم رئيس مجلس الأمة ذو الكفل حسن Zulkifli Hasan، ورئيس البرلمان ونائبه وحاكم العاصمة جاكرتا. كما ندد حزب العدالة والرفاه الإسلامي (Prosperous Justice Party (Partai Keadilan Sejahtera—PKS)، الذي شارك مع أحزاب أخرى في تنظيم التظاهرة في جاكرتا، بإعلان ترامب، مشدداً على أنه ”عداء لمسلمي العالم“¹⁵¹.

واحتشد الآلاف في عدة مدن باكستانية، من أبرزها العاصمة إسلام آباد، وكراشي و لاهور وبيشاور، وذلك للإعراب عن إدانتهم إعلان ترامب بشأن القدس. وانتقد رئيس مجلس علماء باكستان، حافظ محمد أشرفي Hafiz Muhammad Ashrafi، إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وقال إن ذلك تعدّ على العالم الإسلامي برمته. كما أن عدداً من الأحزاب الباكستانية أعلنت رفضها للإعلان، وقالت إنه استفزاز صارخ لمشاعر الأمة الإسلامية، وطالبت أحزاب أخرى بمقاطعة المنتجات الأمريكية، وإيقاف الزيارات المتبادلة مع الولايات المتحدة، ودعت إلى مؤتمر دولي حول قضية القدس¹⁵².

وعبرت العديد من الهيئات الإسلامية عن استنكارها لإغلاق قوات الاحتلال للمسجد الأقصى خلال تموز/ يوليو 2017، فقد استنكر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، في 2017/7/15، بشدّة، إغلاق الاحتلال للمسجد الأقصى أمام المصلّين، واصفاً الحدث بـ”الإجرامي“ و”الخطير“. كما دان

الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي، ومقره الخرطوم، إغلاق المسجد الأقصى وما يجري في القدس من ممارسات واعتداءات مستمرة ويومية من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. كما ندد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بإعلان ترامب بشأن القدس، مشدداً على أن القدس خطّ أحمر، واعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال هو اعتداء صارخ على المسلمين، واستهانة بمقدساتهم، ودعم كبير للطرف. وأكد رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي أنّ التنازل عن المسجد الأقصى والقدس ليس أمراً هيناً هامشياً، وأنه "لا يُمرر بقرار أياً كان من يُصدره"¹⁵³.

وكان من أبرز الفعاليات الإسلامية المتضامنة مع القضية الفلسطينية:

- دعوة فقهاء وعلماء من 14 دولة إفريقية إلى ضرورة القيام بـ"تعبئة شاملة" نصرته للقدس وفلسطين، و"التصدي لأي محاولات إسرائيلية للتغلغل" في القارة السمراء. فقد شدّدوا، في ختام ملتقى القدس الثاني الذي انعقد في العاصمة الموريتانية نواكشوط في 2016/11/13، على ضرورة التصدي لـ"مسار التطبيع مع إسرائيل"، وعلى ضرورة العمل "من أجل إعادة التضامن بين الشعوب الإفريقية، وجمعها على نصرته القضايا العادلة، وخصوصاً القضية الفلسطينية"¹⁵⁴.
- دعوة مؤتمر الحوار الإسلامي - المسيحي، في 2017/7/1، لدعم أهالي القدس والمؤسسات المقدسية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية الرسمية والأهلية، تعزيزاً لـ"صمود أهلها ومؤسساتها"¹⁵⁵.
- الإعلان عن اختيار القدس عاصمة للشباب الإسلامي لسنة 2018، في ختام اجتماعات منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون في إسطنبول في 2017/7/25¹⁵⁶.
- دعوة نحو ثلاثمئة من علماء المسلمين، في 2017/12/12، ينتمون لمؤسسات واتحادات هي: هيئة علماء فلسطين بالخارج، ورابطة علماء أهل السنة، والمجلس الإسلامي السوري، والمجمع الفقهي العراقي، ومجلس علماء العراق، وهيئة علماء ليبيا، ورابطة علماء أهل السنة التركية "ESABK"، وهيئة علماء المسلمين بأستراليا، الشعوب الإسلامية إلى تفعيل مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، ومقاطعة كل دولة تشارك في العدوان على القدس¹⁵⁷.
- إعلان علماء في الشريعة الإسلامية من عدة دول، في 2017/12/18، تبني "ميثاق علماء الأمة لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني" في كافة مستوياته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وقال العلماء، في مؤتمر عقده بإسطنبول: إن إطلاق الميثاق يهدف إلى الحد من تنامي موجة التطبيع المتزايدة مع "إسرائيل" في العالم الإسلامي. ووقعت على الميثاق 36 هيئة ورابطة وأكثر من ثلاثمئة عالم من 26 دولة. ويتكون الميثاق من 44 مادة، تقدم الحكم الشرعي في التطبيع وتعدّه محرماً شرعاً، مع شرح أدلة تحريمه ومقاصدها، وذكر ما يترتب عليه من "مفاسد"، وفق ما ورد في الميثاق¹⁵⁸.

سادساً: التطبيع والعلاقات الإسرائيلية مع الدول الإسلامية

تبدل "إسرائيل" جهوداً كبيرة لتطبيع علاقاتها مع عدد من الدول الإسلامية، مستفيدة من حالة الضعف والترهل العربي والإسلامي، وتساعد النفوذ الأمريكي الداعم لـ "إسرائيل"، وتقديمه

للعلاقة معها كمدخل لتحسين وتطوير العلاقة مع أمريكا. وقد عكست تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بعض التقدم الحاصل في هذا الملف. وحرص المسؤولون الإسرائيليون على إطلاق التصريحات وإرسال الإشارات للدلالة على أهمية ورمزية الاختراق الإسرائيلي لجدار المقاطعة الإسلامية لـ "إسرائيل".

وفي هذا السياق، كشف وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتز، في 2017/11/19، أن لدى "إسرائيل" علاقات، معظمها سرية، مع العديد من الدول العربية والإسلامية "المعتدلة"، وعندما سُئل حول إخفاء هذه العلاقات والتوصل منها، أشار شتاينتز إلى أنه "من يحاول أن يقلل من طبيعة العلاقات بهذه الدول، أو إظهارها على أنها متواضعة، هو الطرف الآخر، حتى لا يقابلوا برفض شعبي، ونحن نحترم إرادة الطرف الآخر". وأضاف شتاينتز "لسنا من نخجل من هذه العلاقات، لا توجد لدينا مشكلة عادة، ولكننا نحترم رغبة الطرف الآخر عندما تتطور العلاقات سواء مع السعودية أو مع دول عربية أو إسلامية أخرى، هناك علاقات أكبر كثيراً... لكننا نبقها سرا"¹⁵⁹.

وكشف مندوب "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة، داني دانون Danny Danon، في 2017/11/27، أنه يجري حواراً هادئاً، مع سفراء عرب ومسلمين من 12 دولة لا تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل". وأضاف دانون أن الأجواء في أروقة الأمم المتحدة باتت مختلفة عن الماضي. فخلافاً للأيام التي كان فيها مندوب "إسرائيل" معزولاً ولا أحد يتحدث معه، حتى إن بعضهم كان يتهرب من لقاءه، الآن كثيرون هم الممثلون الذين يتحدثون معه ويمارحونه ويصافحونه. وأوضح دانون "ما زالوا لا يصوتون لصالحنا. لكنني أستطيع القول إن لنا علاقات معهم على أساس متبادل" و"لقد كنا مستبعدة [سابقاً] من كل النقاشات والمناسبات التي يُقيمها سفراء هذه الدول، أما اليوم فنحن نشارك معهم بصفة أسبوعية. التحدي أمامي الآن هو إخراج هذه التعاونات من الغرف المغلقة إلى العلن"¹⁶⁰.

وتطورت علاقات "إسرائيل" بشكل لافت للنظر مع دولتين مسلمتين آسيويتين، هما أذربيجان وكازاخستان في منطقة آسيا الوسطى. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2016 قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة هاتين الدولتين. وترتبط "إسرائيل" معهما بعلاقات اقتصادية، حيث تصدّر لهما الأسلحة وتستورد منهما 70% من ما تستهلكه من النفط¹⁶¹. وفي هذا

الإطار، أعلن الرئيس الأذري، إلهام علييف Ilham Aliyev، في 2016/12/13، خلال لقائه نتنياهو، أن أذربيجان وقعت على عقود طويلة الأمد لشراء أسلحة وعتاد أمني من "إسرائيل" بقيمة خمسة مليارات دولار. وأكد علييف على أن بلاده تباع النفط لتل أبيب وأنه معني بتنوع التجارة بين الدولتين. ووقع الجانبان على أربع اتفاقيات تعاون اقتصادي¹⁶².

وشهدت سنتا 2016-2017 أيضاً تطوراً في مجال العلاقات بين "إسرائيل" ومجموعة من الدول الإسلامية في قارة إفريقيا، وتضم الدول التي أعلن عن تطور العلاقة معها: مالي، وتشاد، والنيجر، وغينيا، وأوغندا، وتوجو. ويُعد دوري جولد مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، الذي تولى المنصب في الفترة بين حزيران/ يونيو 2015 وتششرين الأول/ أكتوبر 2016، مهندس العلاقات الخارجية الإسرائيلية خصوصاً فيما يتعلق بملف العلاقات الإسرائيلية الإفريقية. وقد قام جولد بتوطيد العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول الإسلامية في إفريقيا، حيث قام بزيارات رسمية علنية إلى بعض هذه الدول، بالإضافة إلى زيارات سرية إلى دول إسلامية إفريقية أخرى. ولم يتم الإعلان عن بعض هذه العلاقات ربما بسبب خوف هذه الدول من ردود الفعل الداخلية والخارجية¹⁶³.

وفي هذا السياق، عكست محاولة عقد أول قمة إسرائيلية - إفريقية على مستوى القارة، التي كان من المقرر أن تتعقد في لومي عاصمة توجو، في الفترة 23-27/10/2017، والتي ألغيت بسبب الضغوط والاحتجاجات الداخلية والخارجية الراضة لعقد هذه القمة، مستوى الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا¹⁶⁴. غير أنها عكست في الوقت نفسه قوة التيارات الشعبية المعارضة للتطبيع، وقدرتها على إحراج العديد من الأنظمة التي تسعى إلى ذلك.

أما على صعيد التبادل التجاري بين العالم الإسلامي و"إسرائيل"، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، بنسبة 10.5% تقريباً في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016. في الوقت الذي شهدت فيه سنة 2016 انخفاض حجم التبادل التجاري أكثر من -6% مقارنة بسنة 2015.

وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع ماليزيا انخفاضاً كبيراً في سنة 2017 بنسبة -96.4% مقارنة بسنة 2016، بعدما شهد انخفاضاً سنة 2016 بنسبة -58.4% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع نيجيريا نمواً في سنة 2017 بنسبة 79.2% مقارنة بسنة 2016، بعدما شهد انخفاضاً سنة 2016 بنسبة -27% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع أذربيجان انخفاضاً في سنة 2017 بنسبة -23.4% مقارنة بسنة 2016، بعدما شهد نمواً سنة 2016 بنسبة 101.6% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع كازاخستان انخفاضاً في سنة 2017 بنسبة -23.9% مقارنة

بسنة 2016، وبنسبة -20.7% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع إندونيسيا انخفاضاً في سنة 2017 بنسبة -19.8% مقارنة بسنة 2016، بعدما شهد ارتفاعاً سنة 2016 بنسبة 11% مقارنة بسنة 2015 (انظر جدول 7/3).

وفيما عدا تركيا، التي تفصل بين علاقاتها السياسية الداعمة لقضية فلسطين، وبين علاقاتها التجارية النشطة مع "إسرائيل"؛ فإن التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول العالم الإسلامي يظل محدوداً جداً وهامشياً إلى حدٍ كبير. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى عدم وجود علاقات رسمية مع "إسرائيل"، واستمرار حالة العداء الشعبي الواسع ضدها. أما ماليزيا التي شهدت علاقاتها التجارية انخفاضاً حاداً خلال سنتي 2016-2017 مع "إسرائيل"، فهي أصلاً لا تقيم علاقات رسمية. ولعل جزءاً لا بأس به من حجم التجارة المعلن عنه إسرائيلياً مرتبط بوجود شركات أمريكية لها فروع في البلدين وتقوم بإرسال منتجاتها من "إسرائيل" إلى ماليزيا؛ وهو أمر بحاجة إلى تأكد. ولعل السلطات الماليزية انتبهت لذلك في السنتين الماضيتين فقامت بتضييق الخناق على هذا النوع من التجارة؛ أو أي تجارة مباشرة أو غير مباشرة يكون الجانب الإسرائيلي طرفاً فيها.

جدول 7/3: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)

2014-2017 (بالمليون دولار)¹⁶⁵

الواردات الإسرائيلية من:				الصادرات الإسرائيلية إلى:				البلدان
2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017	
2,683.6	2,446	2,601.7	2,895.9	2,755.6	1,713.6	1,297.7	1,414.2	تركيا
52	15.3	14	14.6	1,375.7	1,419.5	583.3	6.9	ماليزيا
1.4	2.9	3.1	3.4	96.9	113.2	81.7	148.6	نيجيريا
1.1	2.4	6.2	4.3	185	129.7	260.1	199.8	أذربيجان
3.9	1.6	2.1	5.9	114.3	59.7	46.5	31.1	كازاخستان
2.9	4.7	4.9	4.4	14	14.7	7.1	12	السنغال
1.2	1.2	0.3	2.4	38.2	15.3	13.3	17.2	أوزبكستان
68.7	52.2	43.3	48.4	27.1	95.5	120.9	83.3	إندونيسيا
1.1	0.4	0.2	0.3	19.3	9.8	10.7	9.7	ساحل العاج
0.1	0	0.2	0	6.8	8.5	8.8	5.3	الكاميرون
0	0	0	0.1	7.8	22.7	2	4.4	تركمانستان
0	0	0.3	0.1	4	4.5	5.1	0.6	الغابون

خلاصة مثلت هبة باب الأسباط، والمظاهرات المضادة لقرار الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس حالة تفاعل وإجماع بين مسلمي العالم؛ فخرجت آلاف المظاهرات والاحتجاجات ضدّ قرار ترامب في جميع أرجاء العالم الإسلامي. وكان واضحاً أن الروح المؤيدة لفلسطين والمعادية للاحتلال الإسرائيلي ما تزال على قوتها...؛ غير أنها تتسم بالعاطفية وتفتقر للاستمرارية، بينما تتحمل الأنظمة الرسمية الإسلامية مسؤولية كبيرة في عدم تقديم التغطية الإعلامية الكافية ولا الاهتمام السياسي المستحق للشأن الفلسطيني، مما يضعف من فرص التفاعل الدائم مع فلسطين.

أما السلوك الرسمي العام فتابع سياسته التقليدية في تبني المبادرة العربية و"حل الدولتين" ودعم القيادة السياسية لمنظمة التحرير، كما تابع قطع علاقاته الرسمية مع "إسرائيل"، بالرغم من أن عدداً من الدول الإسلامية تابعت أو طورت علاقات تجارية ولو محدودة مع الجانب الإسرائيلي. وقد تابع السلوك التركي خطه العام بقيادة حزب العدالة والتنمية وهو خط ينحو منحى الدعم السياسي القوي لقضية فلسطين، والدفاع عن خط المقاومة بما في ذلك حق حماس في المشاركة في القيادة السياسية وحرية العمل؛ كما ينتقد بشدة السلوك العدواني الإسرائيلي. غير أن الجانب التركي حافظ على علاقة تجارية نشطة وبفارق كبير عن أي بلد في العالم الإسلامي؛ حيث كان من الواضح أنه يفصل بين المسارين السياسي والاقتصادي؛ كما ظلّ يراعي معايير مرتبطة بعضويته في حلف الناتو ورغبته في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعدم رغبته في مزيد من توتير العلاقات مع "إسرائيل"، والتي قد تلجأ إلى دعم خصومه السياسيين في الداخل التركي أو على الحدود. وعلى ما يبدو، فسيظل السلوك التركي محافظاً على نسقه العام خلال السنتين القادمتين.

من جهة أخرى، تابع السلوك الإيراني خطه العام نفسه، الذي يتبناه منذ انتصار الثورة الإيرانية على الشاه سنة 1979؛ وهو خطٌ معادٍ لوجود "إسرائيل" ذاتها، وداعم لخط المقاومة المسلحة ضدها. وبالرغم من تعثر وبرود علاقات إيران بأبرز قوى المقاومة "حماس" في الفترة السابقة بسبب سياساتها الإقليمية؛ إلا أن هذه العلاقات استعادت الكثير من عافيتها خصوصاً سنة 2017. وفي الوقت نفسه، أخذت تتصاعد التحذيرات الإسرائيلية من تصاعد نفوذ إيران وحزب الله في لبنان وسورية، وتعاملت معه كخطر محتمل؛ وذلك بالرغم من علامات الارتياح الإسرائيلي على وجود صراعات داخلية وطائفية في المنطقة، تنعكس سلباً على نسيجها الاجتماعي وبناءه الاقتصادية ومنظومتها السياسية؛ أي أن "إسرائيل" ترغب في استمرار هذا الصراع، شرط ألا يؤثر على أمنها واستقرارها وهدوء حدودها. ومن المتوقع، أن تبقى إيران على خطها العدائي ضدّ "إسرائيل" في الفترة المقبلة، وأن تستمر في دعم المقاومة المسلحة الفلسطينية؛ كما قد يحدث المزيد من التوتر مع تزايد النفوذ أو الحضور الإيراني، خصوصاً في لبنان وسورية.

The Palestine Strategic Report 2016-2017

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2017-2016



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016-2017 الذي يصدر للمرة العاشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2017، بل وجانباً من سنة 2018؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتميز المجلد العاشر للتقرير بخريطة بحثية مطورة، وبإضافة أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018-2019.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

